مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية:
بين تصاعد المقاطعة الدولية وضبابية المشهد الإقليمي

مهند مصطفى

مدخل

لم يطرأ تغيير جذري على لائحة القضايا التي تشـــغل السياسة الإسرائيلية الخارجية منذ عدة ســـنوات، إذ بقي الملف الإيراني والهزات السياسية التي تشهدها الدول المحيطة بإســـرائيل في صدارة الاهتمامات الدبلوماســـية الإســـرائيلية في عام ٢٠١٣. استمرت السياســـة الخارجية الإســـرائيلية في العام ٢٠١٣ بالتركيز على الملف الإيراني، الذي لا يزال يشـــكل المحور الأساســـي للعمل السياسي الإســـرائيلي على المستوى الدبلوماسي والدولي، وقد حاولت إسرائيل أن تُبيّن الأضرار والانعكاسات السلبية للاتفاق الذي وقعته الدول الخمس +واحد على مستقبل الملف النووي الإيراني.

تمحور الادعاء الإســـرائيلي حول أن الاتفاق لم يســـهم ســـوى في تحرير إيران من الضغط الاقتصادي والحصار الدبلوماســـي، وأنه أجل قليلا وصول إيران إلى الســـلاح النووي. كما اســـتمرت إســـرائيل في التعاطي مع المشـــهد الإقليمي من خلال المنظار الأمني بالأســـاس، على اعتبار أن الانعكاس المباشر على إســـرائيل سيكون على المدى القصير انعكاســـا أمنيا. ولا تغفل إســـرائيل الأبعاد الإســـتراتيجية للتغيرات الإقليمية، لذلك بات الموقف الإسرائيلي أكثر غموضا بالنسبة للمشهد السوري، وللدقة لم يعد هنالك إجماع استراتيجي حول الموقف من سورية، لذلك تفضل إسرائيل التعاطي مع هذا الملف حاليا من خلال المنظار الأمني ووضع الخطوط الحمراء. واســـتمرت إســـرائيل في تعزيز علاقاتها الدبلوماســـية مع خلال تعميق التعاون الاقتصادي والمدني مع الدول الصاعدة، وخاصة الصين، فقد شـــهد العام المنصرم تعزيزا لافتا للعلاقات الإسرائيلية الصينية، لم

يؤثــر عليها تباين وجهات النظر السياســية المتعلقة بالقضايــا الإقليمية. وأصبحت هذه العلاقات الاقتصادية مع الدول الصاعدة أكثر أهمية في هذا العام لما تشكله من أسواق بديلة للمنتجات والاختراعات الإسرائيلية في أعقاب تصعيد سياسات المقاطعة في أوروبا التي تستوعب ربع الصادرات الإسرائيلية.

علاقات إسرائيل الخارجية في السياق الإقليمي

ما زال الملف الإيراني أكثر الملفات الإقليمية التي تشغل السياسة الخارجية الإسرائيلية، فيما لا تزال باقي الملفات التي تصاعد شــأنها خلال العامين المنصرمين مثل العلاقات مع مصر، وسورية والملف الفلسطيني، تشكل مواضيع تابعة وملحقة للموضوع الإيراني، حيــث تبلور إســرائيل مجمل مواقفها في أغلــب هذه القضايا بناء على إســتراتيجيتها المتعلقة بالملف الإيراني. لن يتم التطرق في هذا الفصل إلى مشــهد العلاقات الإسرائيلية الفلســطينية، فهنالك فصل مستقل مخصص لهذا الشــأن، ولكن لا بد من التشديد على أن إسرائيل ترى أن تقدمها في مشروع تسوية مع الفلسطينيين يخدم مشروع مواجهتها للملف النووي الإيراني، وذلك على الرغم من أن العلاقة مع الفلسطينيين باتت في السنة الأخيرة تخرج عن زمام الســيطرة الإســرائيلية، وبالتالي عن حصر التعامل معه كمجرد ملحــق للقضية الإيرانية، إذ فرض العالم على إســرائيل التعامــل مع هذا الملف كحالة مستقلة بغض النظر عن التقييم الذي قد يسجل لما ستؤول له المفاوضات في هذه المرحلة. بالإضافة إلى أن إسرائيل كانت تفضل الفصل بين الملفين، وعندما فشلت في ذلك حاولت الاســتفادة منــه، فجاء اتفاق جنيف بين الدول الخمس زائد واحــد معارضا لهذا النهج، مع اســتمرار الضغط الدولي عليها لإنجاز تســوية مع الجانب الفلسطيني. كما استمرت إســرائيل في تعاطيها الأمني مع التحولات في العالــم العربي، وخاصة في تعاطيها مع الملفين المصري والسوري، مع التأكيد أن هذا التعاطي لا يخلو من تصورات إستراتيجية حول مستقبل المنطقة بعد استقرارها .[1]

يعتبر موشيه يعلون، أن إيران هي الخطر رقم واحد على استقرار العالم.

الموضوع الإيراني: ما زال «الخطر الإيراني» أهم قضايا السياسات الخارجية

في كلمة ألقاها في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٤، في مركز دراسات الأمن القومي في متحف تل أبيب، اعتبر وزير الدفاع الإســرائيلي، موشيه (بوغي) يعلون، أن إيران هي الخطر رقم واحد على استقرار العالم. واعتبر أن الاتفاق الدولي الذي وقعته الدول الكبرى مع إيران كان غلطة تاريخية، فهذا الاتفاق برأيه مَـوْضَع وإيران على شــفا تصنيع قنبلة نووية، وســيمكن إيران أن تعود لتصبح قوة اقتصادية خلال ثلاث سنوات، واعتبر أن العالم لم يصبر قليلا، حيث أدت العقوبات والضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية على إيران إلى «زحف» الأخيرة

لتوقيع الاتفاق، ويعتقد أنه كان يجب الاستمرار في هذه العقوبات حتى النهاية، واعتبر أن إيران عادت بفضل الاتفاق لتكون قوة إقليمية، وتلعب دورا مهما في الجهود لحل المسألة السورية على الرغم أنها جزء من المشكلة من خلال دعمها للنظام السوري.[٢]

تعتبر محاضرة يعلون مهمة في فهم السياسة الخارجية الإسرائيلية، فقد ألقاها في مؤتمر دولي لمركز دراسات الأمن القومي في تل أبيب، معبرا عن السياسة الإسرائيلية الرسمية، وألقاها ضمن رؤية متلاحمة ومرتبة وصريحة ودون لغة دبلوماسية، وخاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأميركية، استغرقت المحاضرة ساعة تقريبا، وهي مهمة لأنها أول حديث مطول لمسؤول إسرائيلي عن رؤية إسرائيل الشاملة للإحداث على المستوى الإقليمي.

يقول يعلون إن الحكومة تنظر إلى أن الوضع العربي متنوع، ومتعدد الألوان، وأن هذا الوضع يحمل مخاطر لإسرائيل، إلا أنه يحمل أيضا فرصا لا تقل أهمية.

اعتبر يعلون أن الحكومة الإسرائيلية لا تتعامل مع أحداث المنطقة العربية بمصطلحات مثل «الربيع العربي»، أو «الخريف الإسلامي»، واعتبر أن الحكومة تنظر إلى أن الوضع العربي متنوع، ومتعدد الألوان، وأن هذا الوضع يحمل مخاطر لإسرائيل، إلا أنه يحمل أيضا فرصا لا تقل أهمية. بدأ يعلون محاضرته بالادعاء أن الأحداث في العالم العربي تشير إلى تفكك الدول الوطنية (القومية)، وأن ما يحدث في لبنان من وجهة نظر إسرائيل هي حرب أهلية، ربما لهيبها أقل من الحرب الدائرة في سورية، ولكنها حرب أهلية بين الشيعة والسنة، واعتبر أنه يمكن الإعلان عن فشل مدو لمفهوم الدولة الوطنية في المنطقة العربية. وأضاف أن هذا الوضع سوف ينتج عدم استقرار «مُزمن»، وهو التحدي الأساسي لإسرائيل في المنطقة. وأضاف يعلون أن إسرائيل تخشى من غلطة غربية جديدة في الشرق الأوسط، حيث اعتبر أن إقامة الدول الوطنية العربية كانت صناعة أو بتشجيع غربي في بداية القرن الماضي، واعتبر أن الخطأ الغربي الثاني سيكون في قضية التحول الديمقراطي في الدول العربية. يتحدث يعلون، وهذا ما نعتقد أنه التفكير أو الفلسفة التي تحرك السياسة الإسرائيلية، كمستشرق من القرن التاسع عشر، فالعرب لا يستطيعون العيش إلا كقبائل أو طوائف، ولا يستطيعون حمل مشروع ديمقراطي بسبب التجزئة. حيث اعتبر يعلون أن تشجيع الدول الغربية للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية هو الخطأ الغربي التاريخي الثاني بعد خطأهم بإقامة الدول الوطنية.

" تقيّم إسرائيل النصف الأول من العام ٢٠١٤ في المحور الإقليمي، كفترة تسويات في المنطقة.. التسوية على الملف النووي الإيراني، التسوية على تفكيك السلاح الكيماوي السوري، التسوية على الوضع الداخلي السوري من خلال جنيف ٢، التسوية على المستوى الداخلي المصري من خلال خارطة الطريق، وفترة التسعة شهور لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

اعتبر يعلون أن النظرة الإسرائيلية للإحداث في المنطقة العربية تختلف عن النظرة الغربية، حيث أن إسرائيل تنظر إلى المدى البعيد لما ستفرزه الأحداث، وذلك على عكس النظرة الغربية التي تريد أن تجد حلولا لكل القضايا الآن وحالا. ويلمح يعلون بالذات للمسألة الفلسطينية، والضغط الغربي لحل هذه المسألة الآن وسريعا، بينما يعتقد يعلون أن إسرائيل بإمكانها إدارة الصراع مع الفلسطينيين دون تسوية لسنوات طويلة قادمة

وتكــون نتائج هــذه الإدارة أقل ضررا من أي اتفاق نهائي. علــى كل حال، اعتبر يعلون أن هنالك عوامل جديدة يجب أن تأخذها إســرائيل بالحسبان لفهم ما يجري في المنطقة العربية، وأولها هو الشعب، الذي أصبح العامل المحرك الأساسي للأحداث، مسجلا بذلك انتهــاء عهد الدكتاتور، أما العامــل الثاني فهو الاقتصاد، حيث اعتبر أن هذا العامل هو الذي حرك الجماهير العربية. واعتبر يعلون أن سقوط الإخوان في مصر أوقف المد الذي ابتدأ مع الثورة الإســلامية في إيران ووصل ذروته في فوز الإخوان المسلمين في مصر، واعتبر يعلون أن مشــاعر الارتياح في عواصم عربية ســنية لم تكن صدفة. ويستمر في ذلك إلى النقطة الأهم في فهم التصور الإسرائيلي للمنطقة العربية، حيث يعتقد يعلون أن الأحداث الأخيرة أفرزت محاور جيواســتراتيجية، المحور الأول وهو المحور التقليدي ولا جديد في ذلك بالنســبة لرؤية إسرائيل، أي المحور الشيعي الذي تغذيه إيران. وهو يشمل إيران ونظام الأســد وحزب الله وانضمت إليه استراتيجيا وليس أيديولوجيا روسيا. وهو محور مؤثر ومركزي في المنطقة. أما المحور الثاني فهو المحور السني العربي، الذي يرى بداية بالإخوان المســلمين تهديدا له الى جانب المحور الشــيعي، ويشمل: مصر، الأردن، السعودية، البحرين والكويت، وهو لا يشمل دولتين تدعمان الإخوان المسلمين، تركيا وقطر، واللتــين يعتبرهمــا يعلون محورا ثالثا جديدا. وأضاف يعلــون أن تركيا وقطر هي الدول الوحيدة الداعمة اليوم لحماس في غزة.

اعتبر يعلون أن إســرائيل تقيّم النصف الأول من العــام ٢٠١٤ في المحور الإقليمي، كفترة تســويات في المنطقة. التســوية على الملف النووي الإيراني، التســوية على تفكيك الســلاح الكيماوي السوري، التســوية على الوضع الداخلي السوري من خلال جنيف ٢، التســوية على المســتوى الداخلي المصري من خلال خارطة الطريق، وفترة التسعة شهور لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وكما ذكرنا سابقا أشار يعلون إلى أن إسرائيل اعتبرت الاتفاق مع إيران تضييعا لفرصة تاريخية، كان يُمكن للغرب لو استمر في عقوباته وحصاره لإيران أن يستغلها ليصل إلى نتيجة أفضل. واعتبر أن هذا الاتفاق حرّر إيران من العزلة السياسية، وتحولت إلى لاعب مركزي في المنطقة، وخاصة في المشهد السوري، والمشهدين العراقي والأفغاني. واعتبر يعلون أن الاتفاق أبقى على «نواة الخيار العسكري النووي الإيراني» على حالها.

وأكد يعلون أن الاتفاق ســوف يعزز إيران اقتصاديا، ويمكنها خلال الســنوات الثلاث القادمة من الوصول إلى حافة الخيار العسكري النووي، وهذا ما حذرت منه إسرائيل كل الوقت، لهذا اعتبرت إسرائيل أن الاتفاق قضى على كل الجهود المتراكمة التي بذلها الغرب ضد إيران. واعتبر أن لا أحد يعمل على منع إيران من تطوير قدراتها العسكرية الأخرى،

وخاصة على مستوى الصواريخ الباليستية التي قد تصل الولايات المتحدة الأميركية، ولا من دعم الإرهاب، بل إن قادتها يستقبلون في العالم بشكل اعتيادي بعد الاتفاق. مرة أخرى يوجه يعلون نقدا شديدا غير مباشر لأميركا وسياساتها في المنطقة، وهو يدل بشكل واضح على الموقف الإسرائيلي من سياسة أوباما وإدارته في المنطقة، وخاصة في الملف الإيراني. واعتبر يعلون أن إيران متدخلة في كل صراع في المنطقة: (العراق، أفغانستان، البحرين، اليمن، سورية، لبنان وفلسطين)، واعتبرها التهديد الأول بالنسبة لإسرائيل، وكذا استقرار المنطقة والعالم.

أشار بنيامين نتنياهو إلى ثلاثة تحديات تواجه دولة إسرائيل في هذه الفترة، وقد رتبها بناء على الأهمية: الملف النووي الإيراني، التسوية السياسية مع الفلسطينيين والاقتصاد العالمي.

في المؤتمر نفسه، أشار بنيامين نتنياهو إلى ثلاثة تحديات تواجه دولة إسرائيل في هذه الفترة، وقد ذكرها بناء على الأهمية: الملف النووي الإيراني، التسوية السياسية مع الفلسطينيين والاقتصاد العالمي.[٣] وحول الملف الإيراني عرض نتنياهو الرؤية الإسرائيلية، وهي كما عرضها تختلف عن رؤية الولايات المتحدة والدول الأوروبية، أشار نتنياهو خلال محاضرته أن هنالك خلافات داخل النظام الإيراني حول قضايا داخلية عديدة، ولكن هنالك إجماعا داخل هذا النظام يتعلق بالعمل على امتلاك قدرات نووية عسكرية، ومحو دولة إسرائيل عن الخريطة. واعتبر نتنياهو أن إيران اليوم وخاصة بين اتفاق جنيف باتت «تقف بمحاذاة النووي»، بمعنى أنها على تخوم إنتاج سلاح نووي، ولكنها قررت بسبب الاتفاق أن تتوقف رغبة في كسر الحصار والعقوبات المفروضة عليها. ووصف نتنياهو اتفاق جنيف مع إيران بأنه «اتفاق غير جيد، لا بل سيء». فحسب وجهة نظر إسرائيل، صحيح أن الاتفاق أعاد «القطار» الإيراني، بتعبير نتنياهو، محطة إلى الوراء، إلا أن إيران ستقوم بتصليح القطار وتعزيزه لكي تستطيع تجاوز المرحلة التي تراجعت عنها وتقفز عنها إلى المرحلة الأخيرة (أي تخصيب ٩٠٪ من اليورانيوم)، وهو ما يعني قدرتها على إنتاج سلاح نووي، حيث اعتبر نتنياهو أن الاتفاق أبعد إيران ستة أسابيع فقط عن المكان الذي كانت تقف عليه عشية الاتفاق.

وصف نتنياهو اتفاق جنيف مع إيران بأنه «اتفاق غير جيد لا بل سيء».

وما يتضح من كلام نتنياهو أن الموقف الإسرائيلي يعتبر السلوك الإيراني خداعا للغرب وأميركا، لكي تتمكن من استعادة قوتها الاقتصادية ومكانتها السياسية. وأشار بشكل خاص إلى خطاب الرئيس الإيراني روحاني، وانتقده كمحلل سياسي، وهو يدل على أن إسرائيل تعيش حالة من الضغط من التقارب بين إيران والغرب، ومن اتفاق جنيف. وأشار نتنياهو إلى أن إسرائيل ستدعم اتفاقا يضمن بشكل قاطع منع إيران من الوصول إلى سلاح نووي، وعاد على مقولاته أن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وأن هذا الموضوع يشغله بشكل يومي ليل نهار.

كما يعود التحفظ الإسرائيلي على الاتفاق في أنه يقلل، كما يزعم البعض، من شرعية

أي هجوم إسـرائيلي علـى المفاعيل النووية الإيرانية، خلال فتـرة الاتفاق.[٤] بينما يعتقد، إفرايم عنبار، مدير مركز «بيغن–سـادات للدراسـات الإسـتراتيجية»، أن الاتفاق جعل مسألة الهجوم على إيران مركبة، ولكنها غير مستحيلة.[٥]

السياق الدولي للعلاقات الخارجية الإسرائيلية

لعبت عدة متغيرات دولية دورا في بلورة الإطار العام للعلاقات الخارجية الإسـرائيلية على المسـتوى الدولي، جزء من هذه المتغيرات هو اسـتمرار لمتغيرات سابقة، مثل تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بمنطقة آسيا، في المقابل ازدياد تأثير الدول الصاعدة (الصين والهند) والدول المتجددة (روسيا) في المنطقة، واكتشاف الغاز في البحر المتوسط وغيرهـا والتـي تطرقنا لها في تقارير سـابقة. وهنالك متغيرات طـرأت هذا العام أثرت على سياسـات إسـرائيل الدولية، وعلى رأسـها ازدياد الأصوات التي تنادي بمقاطعة إسـرائيل، وخاصة اقتصاديـا، وبداية تحرك وتطبيق فعلـي للمقاطعة على الأرض، وقد وضعت إسـرائيل موضوع المقاطعة في نفس مسـتوى أهمية ما تسـميه محاولات نزع الشرعية عنها، والتي ظهرت في السنوات الأخيرة. وتلعب هذه المتغيرات دورا تفاعليا فيما بينها، فعلى سـبيل المثال فإن مقاطعة إسرائيل في أوروبا ستدفع بإتجاه تعزيز العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا، وخاصة الصين، لإيجاد أسواق وفرص استثمار جديدة وبديلة. لذلك ليس صدفة أن يعتبر نتنياهو السـوق الصينية مسـتقبل الاقتصاد الإسرائيلي. في المقابل، اعتبر مراقبون إسـرائيليون أن تصاعد أصوات المقاطعة يشـير إلى ازدياد عزلة إسـرائيل دوليا،[٦] وتدل المقاطعة في الوقت الحاضر، إلى جانب حملات «نزع الشـرعية» سـابقا، أن العالم سئم من الاحتلال الإسـرائيلي، وأنه بدأ يتخذ خطوات عملية لمواجهة هذا الاحتلال، وقد ظهرت عزلة إسـرائيل في الموقف الإسـرائيلي من المشاركة في جنازة مانديلا، حيث لم يشارك وفد إسرائيلي في الجنازة، ما أعاد إلى الأذهان علاقات إسرائيل مع نظام الابرتهايد في جنوب أفريقيا.[٧]

لعبت عدة متغيرات دولية دورا في بلورة الإطار العام للعلاقات الخارجية الإسرائيلية على المستوى الدولي، جزء من هذه المتغيرات هو استمرار لمتغيرات سابقة، مثل تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بمنطقة آسيا، في المقابل ازدياد تأثير الدول الصاعدة (الصين والهند) والدول المتجددة (روسيا) في المنطقة، واكتشاف الغاز في البحر المتوسط.

اعتبر يعلون في محاضرته المذكورة آنفا أن عودة روسيا إلى المنطقة بقوة عبر المشهد السـوري، جاء نتيجة غياب الولايات المتحدة عن هذا المشـهد، وترددها في اتخاذ موقف ودعم المحور السـني العربي الذي يحارب المحور الشـيعي هناك. واعتبر أن روسيا هي التي تقود تطورات هذا المشـهد، ابتداء من تسـليح النظام، مرورا بتفكيكه من سـلاحه الكيمـاوي، وانتهاء بعقـد مؤتمر جنيف٢. كل ذلك تقوده وتبلوره وتضبط إيقاعه روسـيا فـي ظل غياب الولايـات المتحدة، ويعتقد يعلون أن هذا الغياب ليس قسـريا، بل إرادي، فالولايات المتحدة قررت الانسـحاب من المنطقة، وفي الوقت نفسـه اعتبر يعلون أنه ليس

هنالك قوة في العالم تستطيع أو راغبة في أخذ مكانة الولايات المتحدة كشرطي للعالم (هذا المصطلح الذي استعمله يعلون) مما يُعقد الوضع أكثر فأكثر.

واجهت إسرائيل عام ٢٠١٣ ضغوطاً متزايدة في موضوع الاستيطان، حيث تزايدت نداءات وإجراءات المقاطعة الاقتصادية للمستوطنات أو أي نشاط اقتصادي أكاديمي في المستوطنات من قبل الاتحاد الأوروبي وشركات أوروبية، وبات هذا الأمر يقلق الساسة في إسرائيل ورجال الأعمال الإسرائيليين والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، كما ظهر هذا المأزق في توقيع الدول الغربية والولايات المتحدة على اتفاق جنيف مع إيران، ما خلق توترا في العلاقات الدولية لإسرائيل مع هذه الدول، التي باتت على قناعة أن إسرائيل لا تريد سوى الحل العسكري للملف الإيراني، وأنها تدفع بالغرب لهذا الحل دون غيره، وكما اتضح من سقف المطالب الإسرائيلية أن مشكلة إسرائيل ليست مع المشروع النووي الإيراني فحسب، بل مع النظام الإيراني، فبعد توقيع اتفاق جنيف بات الساسة الإسرائيليون يتحدثون، ليس عن الملف النووي الإيراني فحسب، بل عن القوة العسكرية التقليدية لإيران أيضا.

واجهت إسرائيل عام ٢٠١٣ ضغوطاً متزايدة في موضوع الاستيطان، حيث تزايدت نداءات وإجراءات المقاطعة الاقتصادية للمستوطنات أو أي نشاط اقتصادي أكاديمي في المستوطنات من قبل الاتحاد الأوروبي وشركات أوروبية.

ازداد توتر العلاقات الأوروبية الإسرائيلية بسبب الموقف الأوروبي من المستوطنات، وهو استمرار للسياسة الأوروبية العامة التي تطرقنا لها في المشهد السابق، وتتعلق بقلق الاتحاد الأوروبي على مشروع حلّ الدولتين، وشاهدنا هذا العام تصعيدا في الإجراءات الأوروبية على مستوى الخطاب وعلى مستوى الممارسة من أجل إنقاذ حل الدولتين، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن إسرائيل ستكون هي المسؤولة عن فشل حلّ الدولتين، بسبب سياسات الاستيطان في الضفة الغربية وخاصة في مناطق «ج». وكلما اعتقد الاتحاد الأوروبي أن فكرة حلّ الدولتين تتآكل، كلما ازداد التصعيد الأوروبي ضد سياسات الاستيطان في الضفة الغربية، ليس من باب الوقوف ضد إسرائيل، بل تأييدا لحل الدولتين الذي يراه الاتحاد الأوروبي ضمانا لأمن إسرائيل واستقرارها وبقائها. ونجد استمرارية في سياسة الاتحاد الأوروبي التي أشرنا إليها في الفصل الماضي، وهي «تتجه العلاقة مع الاتحاد الأوروبي إلى التصعيد، وتشكل المسألة الفلسطينية العامل الأساسي في توتر العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، فالأوروبيون يعتقدون أن حل الدولتين هو مصلحة أوروبية، ولكن بالأساس مصلحة إسرائيلية، ويعتقد الاتحاد أن السياسات الاستيطانية الإسرائيلية تهدد هذا الحل، لهذا السبب فإن الضغط الأوروبي نابع من حرصه على تحقيق حل الدولتين قبل فوات الأوان. ونتوقع أنه كلما اعتقد الاتحاد أن حل الدولتين بات يفقد واقعيته فإنه سوف يصعد علاقته مع إسرائيل لثنيها عن الوصول إلى هذه النقطة التي يكون فيها حل الدولتين قد أصبح غير واقعي».

كلما اعتقد الاتحاد الأوروبي أن فكرة حلّ الدولتين تتآكل، كلما ازداد التصعيد الأوروبي ضد سياسات الاستيطان في الضفة الغربية، ليس من باب الوقوف ضد إسرائيل، بل تأييدا لحل الدولتين الذي يراه الاتحاد الأوروبي ضمانا لأمن إسرائيل واستقرارها وبقائها.

استمرت إسرائيل، في مقابل تزايد التوتر مع دول أوروبا، في مسعاها لتعميق علاقتها مع الدول الصاعدة، وخاصة مع الصين والهند، وقد حققت إسرائيل تقدما في تعزيز تعاونها الاقتصادي مع الصين، تنسجم هذه السياسة مع التصور الاستراتيجي العام لإسرائيل لتطبيع علاقتها مع الدول الصاعدة في آسيا على الرغم من تباين مواقفها السياسية مع هذه الدول فيما يخص المنطقة العربية، إلا أن المجال الاقتصادي والتعاون التكنولوجي يعد المدخل الأساس لإسرائيل في هذا السياق. فعلى سبيل المثال، وقعت إسرائيل اتفاق شراكة مع الهند في كانون الثاني ٢٠١٤، ينص على إقامة صندوق تنمية بقيمة ٤٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات يهدف الى تشجيع المبادرات الاقتصادية والتكنولوجية المشتركة بين ألبلدين، كما سيعمل الصندوق على مساعدة شركات اسرائيلية في الاشتراك بمبادرات اقتصادية للحكومة الهندية والعمل على ملاءمة المنتجات الإسرائيلية للسوق الهندية.[٨] تنسجم هذه الرؤية مع التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية والإقليمية المتعلقة بانسحاب الولايات المتحدة الأميركية من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا، ما يجعل للدول الآسيوية الصاعدة دورا أكبر في المنطقة، وخاصة أن الدول الآسيوية الصاعدة كالصين والهند تشترك مع إسرائيل في الاهتمام بالحفاظ على مبدأ الاستقرار السياسي في المنطقة، وتسوق إسرائيل نفسها في هذه الفترة على أنها الدولة المستقرة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة.

وقعت إسرائيل اتفاق شراكة مع الهند في كانون الثاني ٢٠١٤، ينص على إقامة صندوق تنمية بقيمة ٤٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات يهدف الى تشجيع المبادرات الاقتصادية والتكنولوجية المشتركة بين البلدين.

السياق الإقليمي: غلبة المنظور الأمني

تصدرت المسألة السورية مساحة كبيرة من الاهتمام الإسرائيلي على المستوى الإقليمي، ويبدو الموقف الإسرائيلي تجاه الملف السوري اليوم أكثر غموضا مقارنة مع السنوات السابقة، ففي بداية الثورة السورية كان الموقف الواضح هو الرغبة في إسقاط النظام، وقد كان ليبرمان أحد الداعمين لهذا الموقف، إلا أن الموقف الإسرائيلي الحالي يتلخص كما يظهر بعدم تفضيل طرف على آخر، وإنما تطمح إسرائيل أن يساعدها المشهد السوري على تحقيق أهدافها الإستراتيجية على المديين القريب والبعيد، ومنها تفكيك السلاح الكيماوي السوري وهو ما يحدث، وتراقب إسرائيل تنفيذ هذا الاتفاق عن قرب لما يحمل من انعكاسات على جدية الدول الكبرى في تفكيك السلاح الاستراتيجي السوري من جهة، وما يحمل من إشارات على جديتها بشأن الاتفاق على المشروع النووي الإيراني.[٩] بالإضافة إلى الهدف الإسرائيلي بمنع نقل أي نوع من السلاح خارج الحدود السورية لجهات معادية لإسرائيل وبالذات الأسلحة التي لها مميزات نوعية وقد تؤثر على الميزان الاستراتيجي وعلى تفوقها النوعي. وقد طبقت إسرائيل سياسة الخطوط الحمراء

الموضوع السوري: الموقف الإسرائيلي الحالي يتلخص كما يظهر بعدم تفضيل طرف على آخر.

في المشـــهد الســـوري، فحتى كانون الثاني ٢٠١٣، لم تشن إسرائيل أي هجوم عسكري في ســـورية، إلا أنه بعد كانون الثاني باتت هذه السياسة جزءا من الممارسة الإسرائيلية وضمن سياســـة الخطوط الحمراء التي اعتادت إســـرائيل على وضعها لتحديد ســـلوكها العملي، فقد شـــنت إســـرائيل هجمات متكررة على إرساليات أســـلحة في كانون الثاني، وأيار وتموز من العام ٢٠١٣. وجاءت السياســـة الإســـرائيلية فـــي هذه العمليات ضمن تصور أن الهجمات لن تتســـبب في تصعّيد الجبهة مع ســـورية أو لبنان، وذلك لســـببين: الأول، أن الطرفين مشـــغولان بالحرب الداخلية في ســـورية والصراعات داخل لبنان، ولن يخاطر النظام الســـوري بهذا التصعيد لأن رد الفعل الإســـرائيلي قد يكون ثمنه إسقاط النظـــام كما هدد بذلك مرارا وتكرارا أفيغدور ليبرمان، وكما أكد على هذا الموقف كل من نتنياهـــو ويعلون مرارا، ففي تصريح ليعلون، قال: «بإمكان مواطني إســـرائيل أن يكونوا هادئين، ولا ينبغي التزود بسرعة بأقنعة واقية من أسلحة غير تقليدية، وسيكون هناك من ســـيدفع ثمنا غاليا إذا هوجمت إســـرائيل ردا على هجوم أميركي».[١٠] أما الثاني، فيعود إلى إدراك الطرف السوري أن التدخل الإسرائيلي هو محدود وغير استراتيجي، وتضبطه خطوطه الحمراء المتعلقة بنقل السلاح السوري النوعي لجهات معادية لإسرائيل.[١١]

و قال يعلون في محاضرته، إن موقف إسرائيل هو عدم التدخل في المشهد السوري، «نحن لا نريد أن نسقط هذا أو نُملك ذاك». ولكن أشار أن إسرائيل وضعت ثلاثة خطوط حمراء، إذا تم اجتيازها فســـوف تتدخل لتحقيق مصالحها، الأول، إذا تم نقل ســـلاح من ســـورية إلى أي جهة مناهضة لإســـرائيل مثل حزب الله. الثاني، نقل سلاح كيماوي إلى جهة معادية لإســـرائيل. ثالثا: انتهاك الســـيادة الإســـرائيلية، معتبرا الجولان جزءا من هذه الســـيادة. وقال يعلون إن إسرائيل تتدخل إنسانيا لمساعدة القرى السورية المتاخمة للحدود، من خلال تزويدهم بخدمات طبية، ومســـاعدات إنســـانية خلال الشتاء وغيرها. بينما يعتقد آخرون أن إسرائيل لم تعد طرفا محايدا في المسألة السورية، بل باتت طرفا مُؤثرا في مستقبل هذه القضية.[١٢]

بالنســـبة للمحور اللبناني، اعتبر يعلون أن إســـرائيل حذرة جدا في التعاطي مع هذا الملف، وأن حربا سنية شيعية تدور في لبنان بعد دخول منظمات القاعدة والجهاد العالمي إلى لبنان لمحاربة حزب الله، واعتبر أن القصف على شـــمال إســـرائيل الذي تبنته حركة تطلق على نفســـها «عبد الله عزام» كان يهدف إلى اســـتفزاز إسرائيل لضرب حزب الله، لاعتقادهم أن إسرائيل، برأي يعلون «سوف تبلع الطعم، وتعتبر حزب الله مسؤولا أو أنها تنتظر فرصة لضرب حزب الله.»

واعتبر يعلون أن جزءا من سياســـة إسرائيل تجاه الملف السوري يتعلق بوجود ثلاثين

اعتبر يعلون أن جزءا من سياسة إسرائيل تجـاه الملـف السـوري يتعلـق بوجـود ثلاثيـن ألـف مقاتـل مـن حـركات الجهـاد العالمـي فـي سـورية، وهـم يشكلون عدوا محتملا لإسرائيل في المستقبل.

وضعت إسـرائيل ثلاثـة خطوط حمـراء للتدخـل فـي الموضـوع السوري: الأول، إذا تم نقل سلاح من سورية إلى أي جهة مناهضة لإسـرائيل مثل حزب الله. الثاني، نقـل سـلاح كيمـاوي إلـى جهة معادية لإسـرائيل. ثالثا: انتهاك السيادة الإسرائيلية.

ألف مقاتل من حركات الجهاد العالمي في سـورية، وهم يشـكلون عدوا محتملا لإسرائيل في المسـتقبل، ولكنه أكد أن التقييم الإسرائيلي أن هذه المنظمات لا تضع إسرائيل حاليا رأس سـلم أولويات عملها، بل تهدف أولا إلى السـيطرة على الدول المحيطة بإسـرائيل وتهديدها، وهو ما يقتضـي باعتقاده بناء تحالفات جديدة في المنطقة لمواجهة هذا العدو أو التحدي المشترك.

«انعكاسات الأزمة السورية على إسرائيل ستكون متعددة. فمن جهة خرجت سورية كدولة من دائرة التهديد الاستراتيجي بسبب الضعف العسكري وخسارتها لسلاحها الكيماوي. ومن جهة أخرى فإن النظام المركزي فقد السيطرة. وهنالك حالة من الفوضى تسود الدولة ولا يستثنى من ذلك الجبهة السورية الإسرائيلية على مرتفعات الجولان.

ثار النقاش الإسرائيلي مجددا حول الموقف من النظام السوري في أعقاب التحضيرات لضربة عسـكرية أميركية لسـورية، وصرح وزير العلوم الحالي ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) السابق يعقوب بيري (حزب يوجد مستقبل)، أن إسرائيل في «ورطة سياسية» حيال الوضع في سـورية، «فإذا رحل الأسـد، قد نرى مكانه نشـطاء الجهاد الإسلامي والقاعـدة. وهذا ليس تطـورا جيدا؛ إذ إننا نريد أن يكون أمامنا نظام منظم ومسـتقر، وهذه هي نظرتنا حيال مصر أيضا. وقد كنا بصورة طبيعية ضد محمد مرسي والإخوان المسـلمين، لكـن كان لديك جار بإمكانك التحـدث معه. وهنا تقـف أمامك جماعات من المتمردين والعنيفين، ووضعنا قد يكون أسوأ بكثير».[١٣]

وقـال بيري إن النقاش حول تأييد بقاء الأسـد أو رحيله، يشـغل القيادة السياسـية الإسرائيلية يوميا. وأضاف أنه «لا يمكننا أن نقول علنا إن الأسد سيبقى. فهو قاتل شرير وقلسٍ وغير إنسـاني، وإذا قلنا إننا نريـد أن يبقى، فإننا ندعم بذلك أعماله المروعة. وعلى كل حال، حدثت المجزرة الكيميائية في هذه الأثناء. وما فعله الأسـد لا يمكن غفرانه. وأنا شخصيا مستعد لأن أخنقه، لكن سقوطه سيشكل مشكلة لنا، بحالات معينة على الأقل».[١٤]

وتابع بيري أن هذا لا يعني أن على إسـرائيل ضبط نفسها في حال تعرضت لهجمات سـورية، وإنما «أن نرد بحساب. فإذا أصاب صاروخ منطقة مفتوحة، سنرد على مصدر النيران وبذلك ينتهي الأمر. وإذا سقطت صواريخ في حيفا وأصيب مواطنون، سنرد بشدة أكبر. والأمر المهم الآن هو أنه يحظر أن يواصل نظام كنظام الأسد امتلاك ترسانة أسلحة غير تقليدية. وينبغي أن نتذكر أن سـورية هي ملعب إيراني، وكل ما نفعله هناك ينعكس على الحملة ضد إيران».

إلا أن سـفير إسـرائيل في أميركا، مايكل أورون، وقبل أن ينهي مدته قال في مقابلة في صحيفة جيروزلم بوسـت: «إن إسـرائيل تفضل الثوار على نظام الرئيس السـوري بشـار الأسد»، قائلا: «رسـالتنا كانت دائما أننا نريد أن نرى ذهاب بشار الأسد، دائما فضلنا المجموعة السـيئة التي لا تؤيدها إيران على أولئك الذين تؤيدهم إيران، حتى تلك المجموعة السيئة التي تنتمي إلى القاعدة، نحن نعلم أنهم أناس سيئون جدا، ولكن الخطر الكبير جدا على إسـرائيل هو المحور الاسـتراتيجي الذي يبدأ من طهران، يسـتمر في

دمشـــق وينتهي ببيروت، وننظر إلى نظام الأســـد كحلقة مهمة في هذا المحور». وقد نفى ديوان رئيس الحكومة أن تكون أقوال السفير تعبر عن السياسة الرسمية الإسرائيلية لان إسرائيل لا تتدخل في شؤون سورية.

يشـــير باحثون إسرائيليون إلى أن انعكاســـات الأزمة السورية على إسرائيل ستكون متعددة، فمن جهة خرجت ســـورية كدولة من دائرة التهديد الاستراتيجي لإسرائيل بسبب الضعف العســـكري وخسارتها لسلاحها الكيماوي، ومن جهة أخرى فإن النظام المركزي فقد الســـيطرة على جوانب كثيرة من البلاد، وهنالك حالة من الفوضى تســـود الدولة ولا يستثنى من ذلك الجبهة السورية الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، وقد سيطرت جماعات جهاديـــة على هذه المناطـــق ربما توجه نيرانها إلى إســـرائيل أو تحاول جرها إلى داخل الحرب الدائرة هناك، وفي هذه الحالة لن يكون هنالك حكم مركزي تحمله إسرائيل الثمن جراء انتهاك سيادتها.[١٥]

أشار الباحثون إلى أن هنالك أربعة سيناريوهات للحالة السورية، ولكل سيناريو انعكاس مختلف على إسرائيل. الســـيناريو الأول، هو السيناريو الصومالي ويعني استمرار الحرب الأهلية لفترة طويلة تحول ســـورية إلى دولة فاشـــلة، وســـيؤدي هذا السيناريو إلى تصعيد التهديد على إســـرائيل، وخاصة من المنظمات الجهادية، حيث ستتقلص قدرة سورية كدولة على تهديد إسرائيل وترتفع نسبة تهديد هذه المنظمات، وخاصة إذا وصل لها سلاح نوعي من الترســـانة العسكرية الســـورية. السيناريو الثاني، هو ســـيناريو «سايكس بيكو» حيث ســـيتم تفكيك ســـورية إلى دويلات (دولة علوية في محور دمشـــق والساحل، دولة سنية في الشـــمال والجنوب والشـــرق، ودولة كردية في شمال شرق سورية)، وسينتج هذا السيناريو واقعا مريحا لإســـرائيل، ففي كل دويلة ســـيكون هنالك حكم مركزي يســـهل على إسرائيل بلورة سياســـاتها اتجاهه، علاوة على أن هذه الدول ستكون ضعيفة وغير قادرة على تهديد إسرائيل، ويمكن لبعضها ربط علاقات معينة معها.

الســـيناريو الثالث هو انتصار النظام في هذه الحرب، ولكن ســـتخرج سورية منها ضعيفة وغير قادرة على تهديد إســـرائيل، وســـيكون هنالك حكم مركزي يمكن تدفيعه ثمن وردعه، ولن تتسرب أسلحة إلى جهات معادية لإسرائيل، ولكن في المقابل فإن هذا السيناريو سيعلن انتصار محور إيران في المنطقة، وســـيعمق تبعية النظام الســـوري لإيران وحزب الله. أما الســـيناريو الأخير فهو انتصار قوى المعارضة وهزيمة النظام، وهو أيضا لن يشكل تهديدا لإسرائيل لأن سورية ستكون ضعيفة وتتصارع بداخلها قوى مختلفة، لا بل أن النظام الجديد سيكون معاديا لإيران وحزب الله لدعمهما للنظام الســـوري الحالي، في المقابل، لن يستطيع النظام السيطرة على قوى جهادية ستعزز مكانتها مع سقوط النظام وتشكل تهديدا لإسرائيل.[١٦]

العلاقة مع الأردن

انفراج تفرضه الأحداث الإقليميّة

بــدأت بوادر انفراج تظهر في العلاقات الإســرائيلية الأردنية، وذلك بعد مقاطعة الملك عبد الله الثاني لنتنياهو. حيث أسهمت، كما يبدو، الأحداث الإقليمية، وخاصة في سورية، والمفاوضات مع الفلســطينيين والجهد الأميركي للتسوية، إلى انفراجة في هذه العلاقات، وهو ما توج بزيارة نتنياهو للأردن في كانون الأول ٢٠١٣. كما أن استئناف المفاوضات والمثابــرة الأميركية للتوصل إلى تســوية دفعت الأردن إلى تكثيــف قنوات الاتصال مع الجانب الإســرائيلي بما يتجاوز قنوات التعاون الأمني التــي كانت مهيمنة على علاقات البلدين في الســنوات الأخيرة مع انقطاع العلاقة على المستوى الدبلوماسي. يرى الأردن أن له مصالح يجب ضمانها في أي تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهذا يتطلب منه استئناف قنوات الاتصال المباشرة مع القيادة الإسرائيلية.

بـدأت بـوادر انفـراج تظهـر فـي العلاقـات الإسـرائيلية الأردنيـة، وذلـك بعد مقاطعـة الملك عبد الله الثاني لنتنياهو.

لا بد من الإشــارة هنــا إلى ما كتبه عوديد عيران، الباحث في مركز دراســات الأمن القومي، من أن العلاقات الأردنية الإســرائيلية تسودها عموما حالة من الاستقرار، حتى في المرحلة الأخيرة التي خيمت عليها البرودة، وقد شهدت علاقات البلدين حالة من التوتر من جهة، حيث وجّه الأردن ولا يزال انتقادات دائمة لإسرائيل حول سياساتها الاستيطانية في الضفة الغربية وسياســات التهويد في القدس والمسجد الأقصى المبارك تحديدا. ومن جهة أخرى، هنالك حالة من التفاهم حول أهمية اســتمرار العلاقة والتنسيق بين الدولتين في القضايا الأمنية وخاصة في الفترة الأخيرة على ضوء الأحداث في سورية.

يقول عيران إن على إسرائيل تعزيز علاقتها مع الأردن أكثر مما كان، خاصة وأن الأردن سيكون عضوا غير دائم في مجلس الأمن في العامين القريبين، وسيكون مؤثرا في المجلس عبر النقاش أو التصويت على قضايا قد تهم إسرائيل،[١٧] وعضوية الأردن في مجلس الأمن تعتبر عاملا إضافيا في تفسير الزيارة التي قام بها نتنياهو إلى الأردن نهاية العام ٢٠١٣.

الباحـث عوديد عيـران: العلاقات الأردنيـة الإسـرائيلية تسـودها عموما حالة من الاسـتقرار، حتى فـي المرحلة الأخيرة التي خيمت عليها البرودة.

العلاقة مع مصر

استمرار سلطان المنظور الأمني

تراقــب إســرائيل عن قرب تحركات الجيش المصري في ســيناء، وقد أبــدى الكثير من المسؤولين الإسرائيليين رضاهم عما يقوم به الجيش المصري من عمليات عسكرية في سيناء، خاصة بعد أن تعرضت إسرائيل لعدة هجمات صاروخية قادمة من الأراضي المصرية.

رسم لم تبد إســرائيل الرسمية موقفا رسميا صريحا من الأحداث الداخلية في مصر، وتأثير ذلك على العلاقات بين البلدين، في المقابل تناقلت وســائل الإعلام الإســرائيلية أن إســرائيل ضغطت على الولايات المتحدة في محاولة لمنع قطع المســاعدات العســكرية عن

الجيش المصري الذي يقوم بعمليات ضد الجماعات المسلحة في سيناء، كما تعتبر إسرائيل أن المساعدات الأميركية لمصر وخاصة العسكرية هي مركب من مركبات اتفاق كامب ديفيد، وتخشـــى أن يؤدي قطع المساعدات إلى التأثير السلبي على التزام مصر بالاتفاق.[١٨] يمكن القول حتى الآن إن الموقف الإســـرائيلي مـــن الأحداث في مصر لم يتجاوز الإطار الأمني، وحققت إســـرائيل منذ الثورة المصرية وحتى الآن هدفيها المركزيين من علاقتها مع مصر بعـــد الثورة، وهما أولا: الحفاظ على اتفاق كامب ديفيـــد دون تعديلات وخاصة في ملحقه العســـكري، وثانيا حفظ حدودها الأمنية مســـتقرة وهادئة نسبيا مع مصر، وقد استطاعت إسرائيل تحقيق الهدفين حتى هذه اللحظة، ونعتقد أن إسرائيل لا تطمح في الوقت الحالي بأي شـــي يتجاوز ذلك في ظل غياب الاســـتقرار الداخلي في مصر، وغياب أفق سياســـي واضح في المشهد المصري. وكان يعلون هو السياسي–الحكومي الوحيد الذي صرح علانية أن الإخوان المســـلمين في مصر هم عدو لإســـرائيل، وذلك في محاضرته المذكورة أعلاه ، ففي سياق حديثه عن المحور السني العربي، اعتبر يعلون أن أعداء هذا المحور، هم: المحور الشـــيعي بقيادة إيران، القاعدة، والإخوان المســـلمون، وهم أعداء إسرائيل أيضا.[١٩] وهذا يعتبر أول اعتراف رسمي إسرائيلي علني، بأن الإخوان المسلمين يصنفون كأعداء لإسرائيل بعد انطلاقة الثورات العربية، وألمح يعلون ليس للعدو المشترك فقط، بل أيضا إلى خيبة أمل المحور السني من الولايات المتحدة (في إشارة إلى موقفها من سقوط الإخوان أيضا)، حيث كان متوقعا منها أن تدعم هذا المحور أمام أعدائه، خاصة وأن أركانه حلفاء لها، وهو تلميح غير ســـاذج قصد فيه يعلون أيضا موقف إســـرائيل من دور الولايات المتحدة في المنطقة. ليس هناك أي تصريح مماثل رســـمي صدر عن الحكومة الإسرائيلية بهذا الخصوص، لأن إسرائيل لا تريد المخاطرة بتصريح كهذا، بسبب عدم وضوح الصورة في المشهد المصري.

وكان عاموس يادلين، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، قد صرح أن التغيرات التي تجري في مصر تصب في صالح إســـرائيل، فالجيش المصري الذي عاد للســـيطرة على مقاليد الحكم في مصر بحسب رأيه، هو الجسم الأكثر ايجابية اتجاه إسرائيل، كما أنه يحارب بمثابرة الجماعات المســـلحة في سيناء التي تهدد بالإضافة إلى مصر إسرائيل أيضا، كما أن النظام الجديد في مصر معاد لحركة حماس في غزة ويمارس عليها ضغوطات كبيرة.[٢٠]

تراقب إسرائيل عن قرب تحركات الجيش المصري في سيناء، وقد أبدى الكثير من المسؤولين الإسرائيليين رضاهم عما يقوم به الجيش المصري من عمليات عسكرية في سيناء.

حققت إسرائيل منذ الثورة المصرية وحتى الآن هدفيها المركزيين من علاقتها مع مصر بعد الثورة، وهما أولا: الحفاظ على اتفاق كامب ديفيد دون تعديلات وخاصة في ملحقه العسكري، وثانيا حفظ حدودها الأمنية مستقرة وهادئة نسبيا مع مصر.

العلاقات مع تركيا

انفراج يسوده التوتر

بـــدأت مرحلـــة جديدة–قديمة في العلاقات الإســـرائيلية التركية مع زيـــارة باراك أوباما لإســـرائيل في آذار ٢٠١٣، ودفعه لحل الأزمة الســـائدة في العلاقات بين البلدين، من خلال

إقناع نتنياهو بالاعتذار لتركيا.[٢١] ونقول مرحلة جديدة–قديمة لأنها شكلت بداية انفراج في العلاقات في أعقاب قيام نتنياهو بالاعتذار هاتفيا لرئيس الوزراء التركي أردوغان على مقتل مواطنين أتراك في سفينة مرمرة، إلا أنها لم تسجل عودة إلى العلاقات الطبيعية الكاملة التي كانت بين البلدين قبل أربع سنوات. جرت هذه المحادثة الهاتفية بعد ثلاث سنوات من المحادثات المباشرة وغير المباشرة بين الطرفين للخروج من الأزمة، وكما ذكرنا في التقارير السابقة كان افيغدور ليبرمان هو المعارض المثابر لأي اعتذار إسرائيلي لتركيا، وكان يضع معارضته دائما أمام هذه الخطوة، فإسرائيل حتى قبل زيارة أوباما كانت على قناعة بضرورة الاعتذار لتركيا لأهمية العلاقات بين البلدين بالنسبة لإسرائيل، إلا أن ليبرمان استطاع أن يمنع ذلك وأن يزج الحكومية الإسرائيلية ونتنياهو في زاوية خطاب الكرامة الوطنية.[٢٢]

بدأت مرحلة جديدة-قديمة في العلاقات الإسرائيلية التركية مع زيارة باراك أوباما لإسرائيل في آذار ٢٠١٣، ودفعه لحل الأزمة السائدة في العلاقات بين البلدين، من خلال إقناع نتنياهو بالاعتذار لتركيا.

وبعد الاتصال الذي جرى بين نتنياهو وأردوغان بوساطة أوباما، بدأت في نيسان عملية تطبيع العلاقات بين البلدين، ففي زيارة قام بها مندوبا نتنياهو إلى تركيا، (يوسف تشخنوفر، ومستشار الأمن القومي يعقوب عميدرور)، تم التفاوض على إطار تطبيع العلاقات، الذي سيشتمل الاتفاق على قضية تعويضات قتلى سفينة مرمرة، مقابل الالتزام التركي بوقف كافة الإجراءات القانونية ضد إسرائيل.[٢٣]

بعد الاعتذار، بقيت مسألة التعويضات الإسرائيلية لقتلى وجرحى السفينة محل خلاف ولم يصل الطرفان لحل بخصوصه حتى الآن، ففي أيار ٢٠١٣ صرح نائب رئيس الوزراء التركي، بولنت ارينتش، أن الخلاف الأساسي بين الدولتين يعود إلى أن المطلب التركي المتمثل بمطالبة إسرائيل تقديم التعويضات يتضمن تحملها المسؤولية للأحداث، بينما إسرائيل تريد دفع التعويضات دون الإقرار بمسؤوليتها عن الأحداث. أدت الأحداث الداخلية في تركيا في السنة الأخيرة الناتجة عن الفجوات الاقتصادية والأزمة السورية إلى تراجع الملف الإسرائيلي في الأجندات التركية، يعتقد بعض المحللين الإسرائيليين أن ذلك كان أحد الأسباب السلبية التي أدت إلى تراجع الحكومة التركية عن الاستمرار بحل الأزمة مع إسرائيل وعودة العلاقات إلى سابق عهدها.[٢٤]

بدأت بعد الاتصال بين نتنياهو وأردوغان بوساطة أوباما، عملية تطبيع العلاقات بين البلدين، وبقيت مسألة التعويضات الإسرائيلية لقتلى وجرحى السفينة محل خلاف ولم يصل الطرفان لحل بخصوصه حتى الآن.

وجد المعارضون الإسرائيليون للاعتذار الإسرائيلي لتركيا الكثير من الدلائل التي تدعم موقفهم، فبعد الاعتذار لم يجر تحسن ملحوظ (على المستوى العلني على الأقل) بين الدولتين، وكانت مجمل التحسينات شكلية، مثل دعوة ممثل كبير في السفارة الإسرائيلية في أنقرة إلى حفل نظمه الرئيس التركي، في المقابل فإن التصريحات التركية ضد إسرائيل استمرت، ووصلت ذروتها في قيام أردوغان في آب ٢٠١٣ باتهام إسرائيل بأنها تقف وراء الانقلاب العسكري ضد محمد مرسي في مصر،[٢٥] الاتهامات التي وصفها

نتنياهو بأنها «سخيفة ولا تستحق الرد»،[٢٦] ووصف ليبرمان أردوغان في أعقاب ذلك بأنه يكمل طريق غابلس مسؤول الدعاية في الحزب النازي، قائلا: «كل من سمع أقوال الكراهية والتحريض التي أدلى بها أردوغان، سيفهم بلا شك أن الحديث عن شخص يكمل طريق غابلس وفرياته على غرار محكمة درايفوس وبروتوكولات حكماء صهيون».[٢٧] وظهر ذلك في اتهام نائب رئيس الوزراء التركي للجالية اليهودية في تركيا بأنها تقف وراء الأحداث في «بارك غازي». ومن العوامل التي أدت إلى زيادة التوتر بين البلدين خلال الفترة التي أعقبت الاعتذار، المعلومات التي كشفت عنها صحيفة «الواشنطن بوست» عن قيام تركيا بتسليم إيران أسماء عملاء إسرائيل في إيران.

التصريحات التركية ضد إسرائيل استمرت، ووصلت ذروتها في قيام أردوغان في آب ٢٠١٣ باتهام إسرائيل بأنها تقف وراء الانقلاب العسكري ضد محمد مرسي في مصر.

ورغم التوتر السياسي الذي ساد بين البلدين، والانطباع العام أن هنالك تراجعا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فان العلاقات الاقتصادية تطورت بشكل كبير خلال هذه الفترة، يشير المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، إلى ارتفاع كبير في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في الربع الأول من العام ٢٠١٣، حيث ارتفع معدل تصدير المنتجات الإسرائيلية بنسبة ٤٤٪، ووصل إلى ٥٦٠ مليون دولار، وذلك مقارنة مع ٣٨٨ مليون دولار للفترة نفسها في العام ٢٠١٢. وبذلك باتت تركيا تدرج في المكان الرابع على قائمة الصادرات الإسرائيلية.

تطورت العلاقات الاقتصادية تطورت بشكل كبير رغم التوتر السياسي، حيث ارتفع معدل تصدير المنتجات الإسرائيلية بنسبة ٤٤٪، ووصل إلى ٥٦٠ مليون دولار، وذلك مقارنة مع ٣٨٨ مليون دولار للفترة نفسها في العام ٢٠١٢.

مشهد العلاقات الدوليّة: بين محورية الملف الإيراني وتعزيز العلاقات مع الدول الصاعدة. الاتحاد الأوروبي و تصعيد في خطاب المقاطعة

تميزت علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي هذا العام بمحاولة صد حملات المقاطعة التي أعلنها الاتحاد الأوروبي تجاه منتجات المستوطنات، كما بدأت تتصاعد المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل في هذا العام. في البداية اهتمت إسرائيل بحملة المقاطعة الرسمية للاتحاد الأوروبي، واستهترت بحملات المقاطعة الخاصة، وسحب استثمارات مالية لشركات أجنبية من إسرائيل. إلا أن موجة حملات المقاطعة بدأت تتصاعد في الشهور الأخيرة ما دفع الحكومة الإسرائيلية خلال شهر شباط لعقد جلسة خاصة برئاسة نتنياهو لمواجهة هذه الحملات. وبدا أن حملات المقاطعة باتت تؤرق الحكومة الإسرائيلية وانضمت إلى حملات نزع الشرعية، فأصبحت إسرائيل تواجه تحديين، المقاطعة ونزع الشرعية. أدت المقاطعة بوزير المالية يئير لبيد إلى التحذير من أن استمرار المقاطعة وغياب تسوية سياسية مع الفلسطينيين سوف يضر بالاقتصاد الإسرائيلي، وقد نشر رجال أعمال إسرائيليون مذكرة في الصحف يحثون فيها الحكومة على الذهاب إلى تسوية مع الفلسطينيين بسبب الانعكاسات الاقتصادية السلبية التي تنشأ بسبب المقاطعة النابعة من غياب تسوية

تميزت علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي هذا العام بمحاولة صد حملات المقاطعة التي أعلنها الاتحاد الأوروبي تجاه منتجات المستوطنات.

واستمرار سياسات الاستيطان. في المقابل يقلل الكثير من السياسيين (خاصة من اليمين مثل وزيــر الاقتصاد نفتالي بينيت) وباحثون أكاديميــون مقربون من اليمين المحافظ من تأثير المقاطعة على إســرائيل، فقد اصدر معهد بيغين–ســادات تقريرا بعنوان «إسرائيل ليســت معزولة»، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الحديث عن عزلة إسرائيل هو حديث مبالغ فيه، ولكن التقرير لا ينفي وجود مســاع لعزل إســرائيل دوليا، إلا أن هذه المســاعي تبوء بالفشل أو الإخفاق أو النجاح الجزئي، ويشير التقرير إلى أن المساعي لعزل إسرائيل تدل بالذات على النجاحات الدبلوماسية التي حققتها إسرائيل في العقدين الأخيرين، ومنها نقل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من ساحة الحرب العسكرية إلى ساحة الحرب الدبلوماسية من جهة، كما يدل على تراجع الولايات المتحدة الأميركية دوليا من جهة أخرى.[٢٨]

يمكــن الإشــارة إلى نوعين من المقاطعــة في دول الاتحاد الأوروبــي، الأول هو مقاطعة غير مباشــرة، يقوم بها الاتحاد الأوروبي والذي تمثل في العام المنصرم في توجهين، الأول إقصاء المســتوطنات من أي اتفاقيات تعاون بين إســرائيل والاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها اتفاقية «هيروزون» للتعاون البحثي، ويتمثل الثاني في تحديد منتجات المستوطنات المصدرة إلى الأســواق الأوروبية. أما النوع الثاني فهو المقاطعة المباشرة، والتي تقوم بها مؤسسات وشــركات خاصة اقتصادية وأكاديمية وغيرها تقاطع المستوطنات أو إسرائيل والمستوطنات معــا. ومــع تصاعد موجة المقاطعة وخاصة من النوع الثاني، بادر نتنياهو إلى عقد جلســة خاصة للحكومة في شباط ٢٠١٤، لنقاش سبل مواجهة موجة المقاطعة الاقتصادية في أوروبا لإســرائيل. وقد كلفت الحكومة في أعقاب الجلســة وزارة التخطيط الاســتراتيجي ووزيرها يوفال شــطاينتس، بمتابعة هذا الملــف ومحاربة المنظمات والمؤسســات التي تدعو لمقاطعة إسرائيل، وطلب الوزير ميزانية تصل إلى ١٠٠ مليون شيكل في إطار مكافحة المقاطعة على إسرائيل.[٢٩] وكانت اشتون قد أرسلت رسالة إلى سبعة أعضاء في مندوبية الاتحاد الأوروبي تطالبهم بإنهاء الإجراءات لتحديد منتجات المستوطنات حتى نهاية العام ٢٠١٣، وإرسال ذلك إلى دول الاتحاد الأوروبي ألـ٢٨ [٣٠] وقد أقر الاتحاد الأوروبي هذه الإجراءات ضد منتوجات المستوطنات، التي خرجت إلى حيز التنفيذ مع بداية العام ٢٠١٤. [٣١] وقامت إسرائيل في خطوة احتجاجية عملية بالتضييق على نشاطات الاتحاد الأوروبي في قطاع غزة، حيث أمر وزير الدفاع موشي يعلون بقطع علاقات التعاون مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بنشاطات المساعدة التي يقدمها لقطاع غزة، وتعطيل مشاريع كان ينوي الاتحاد القيام بها في مناطق C في الضفة الغربية. وقد عقبت كاترين أشــتون على ذلك قائلة «يعبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه من الأخبار في وســائل الإعلام الإسرائيلية والتي نشرت أن وزير الدفاع اتخذ خطوات تقيد نشاطات الإغاثة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني».[٣٢]

يمكن الإشارة إلى نوعين من المقاطعة في دول الاتحاد الأوروبي، الأول مقاطعة غير مباشرة، أما الثاني فهو المقاطعة المباشرة، والتي تقوم بها مؤسسات وشركات خاصة اقتصادية وأكاديمية وغيرها تقاطع المستوطنات أو إسرائيل والمستوطنات معا.

أرسلت اشتون رسالة إلى سبعة أعضاء في مندوبية الاتحاد الأوروبي تطالبهم بإنهاء الإجراءات لتحديد منتجات المستوطنات حتى نهاية العام ٢٠١٣، وإرسال ذلك إلى دول الاتحاد الأوروبي ألـ٢٨.

يعود التخوف الإسـرائيلي من السياسات الأوروبية الجديدة، أن يؤدي هذا التوتر إلى التأثير السلبي على برنامج التعاون العلمي Horizon 2020 والذي سيتم بموجبه الاستثمار بشركات التقنية الإسرائيلية بمئات ملايين اليورو. حيث يعود التخوف الإسرائيلي من أن يطلـب الاتحاد الأوروبي أن لا يشـمل هذا الاتفاق المسـتوطنات داخـل الضفة الغربية والقدس الشـرقية وهضبة الجولان، ومؤسساتها العلمية، لهذا السبب عندما دعت وزارة الخارجية سـفراء فرنسا وبريطانيا ونائب السفير الألماني إلى محادثة، اعتبرت أن القرار الأوروبي بتحديد منتجات المستوطنات بمثابة «قنبلة تخريبية».[٣٣]

يعـود التخـوف الإسـرائيلي مـن السياسـات الأوروبيـة الجديـدة، أن يـؤدي هـذا التوتـر إلـى التأثيـر السـلبي علـى برنامـج التعـاون العلمي Horizon 2020.

وقـد ظهرت هذه العلاقـة بقوة مع قرار الاتحـاد الأوروبي، الذي يقـدم دعماً كبيراً للبحث والتطوير في إسـرائيل، بعدم دعم أي نشـاط أكاديمي أو بحثي إسـرائيلي في الأراضي الفلسـطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وقد رفضت الحكومة الإسـرائيلية الانضمام إلى مشـروع الأبحـاث الكبير للاتحاد الأوروبي Horizon 2020، وذلك لاشـتراط الأخير عدم سـريان المشـروع على نشاطات أو مؤسسات بحثية إسـرائيلية في الضفة الغربية والهضبة السورية. وبعد محاولات الحكومة ووزراء (مثل نائب وزير الخارجية زئيف الكين ووزيـر الاقتصاد نفتالي بينيـت) من اليمين بمنع الحكومة مـن التوقيع على الاتفاق إلا أن الحكومـة اضطـرت في النهاية إلى التوقيع، وقبول شـروط الاتحـاد الاوروبي حول عدم شمول المؤسسـات الأكاديمية والبحثية في المستوطنات ضمن الاتفاق كان خضوع الحكومة الإسـرائيلية نابعا، كما سـنبين لاحقا، من الضغوط التي مارسـتها المؤسسة الأكاديمية الاسرائيلية داخل الخط الأخضر وبسبب الخسارة الاقتصادية الكبيرة التي قد تصيب إسرائيل بسبب رفضها، خاصة وأنها أكثر الدول استفادة من المشروع.

وجدت الحكومة الإسرائيلية اليمينية نفسها، والتي تعتمد سياسياً على المستوطنين، في مأزق بعد قرار الاتحاد الأوروبي، فمن جهة إذا انضمت إلى المشـروع البحثي للاتحاد، فإنها تقبل الفصل الذي أوجده الخط الأخضر بين إسرائيل وبين «أرض إسرائيل»، كما أنه يتناقض مع قرار الحكومة نفسها الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل، والصراع المرير الذي خاضته في هذا المضمار ضد المؤسسـة الأكاديمية الإسـرائيلية لإقرار الاعتراف. في المقابل، إذا قررت عدم الانضمام إلى المشـروع، فإن ذلك سيكون ضربةً مؤلمةً للبحث والتطوير في إسرائيل الذي يعتمد كثيراً على صناديق دعم الاتحاد الأوروبي.

وبعـد محـاولات الحكومـة ووزراء مـن اليميـن بمنـع التوقيـع علـى الاتفـاق إلا أن الحكومـة اضطـرت فـي النهايـة إلى التوقيـع، وقبول شروط الاتحاد الاوروبي حول عدم شـمول المؤسسـات الأكاديميـة والبحثية في المستوطنات ضمن اتفاق التعاون العلمي.

يعتبر البحث والباحث الإسـرائيلي الأكثر استفادة من المشـروع البحثي الأوروبي، فمنذ انضمام إسـرائيل إلى المشـروع في العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٣، حظيت أجسام بحثية إسـرائيلية بـ ٦٣٠ مليون يورو، من صندوق المشـروع، وهو مبلغ يفوق مساهمة إسرائيل في المشـروع، والبالغة ٤١٠ ملايين يورو. كما أن ثلاث مؤسسـات أكاديمية إسرائيلية: الجامعة

العبرية، التخنيون ومعهد وايزمان، يصنفون من بين أكثر عشـر مؤسسات بحثية حصلت على منـح بحثية من مجلس البحوث الأوروبية (ERC)، كما أن الاتحاد الأوروبي هو الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير في إسـرائيل بعد الصندوق الإسـرائيلي القومـي للعلوم، وهناك تعاون إسرائيلي أوروبي في ثلاثين بحثاً في مجال دراسة الدماغ بميزانية تصل إلى ١٥٠ ألف يورو. واسـتفاد ١٧٤ باحثاً إسـرائيلياً من المنح البحثية التابعة لمجلس البحث الأوروبي حتى العام ٢٠١٢، وهم يشكلون ٧٪ من مجمل الفائزين بالمنح البحثية (٢٦٠٠ باحث).

يعتبر المشـروع من المشاريع التي تشكل العمود الفقري للبحث والتطوير في إسرائيل، وقد وقّع خمسـون عالماً حاصلاً على جائزة نوبل، منهم العلماء الإسرائيليون، على عريضة وجهت للاتحاد الأوروبي في نهاية العام ٢٠١٢، تناشـده عدم تقليص ميزانية المشـروع في أعقاب الأزمـة الاقتصاديـة التي مرت بها أوروبا ذلـك العام، فقد قال الممثل العلمي لإسـرائيل في المشروع، بروفسـور داني دولب، من الجامعة العبرية: إن «إسرائيل هي إحدى الدول البارزة في الفوز بالمنح البحثية من المشـروع مقارنة بعدد السـكان، حيث تحـول التمويل الأوروبي في السـنوات الأخيرة إلى (مركب) جوهري في الإنفاق على البحث في المؤسسـة الأكاديمية والصناعة الإسـرائيلية. يعود الفضل في ريادية البحث الإسـرائيلي بنسـبة كبيرة إلى المنح الأوروبية».[٣٤]

واعتبر كل من دان أورون، وروتم سـوريك، وهما عالمان إسرائيليان من معهد وايزمان للعلـوم، أن أي قرار حكومي سياسـي بعدم الانضمام إلى المشـروع البحثي الأوروبي سـيؤدي إلى توجيه ضربـة للبحث العلمي الإسـرائيلي، ويوقف عملية ترميم المؤسسـة الأكاديمية الإسرائيلية، وإرجاع العقول، وقدرة البحث الإسرائيلي على التنافس على منح الصناديق البحثية العالمية.[٣٥]

وبعث خمس عشـرة شـخصية سياسـية كبيرة سـابقة في الاتحاد الأوروبي رسالة إلى كاترين أشـتون يطالبونها بعدم الرضوخ لأي ضغوطـات تمنع تنفيذ العقوبات على المستوطنات، وذكرت شـخصيات كبيرة أن سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه المستوطنات هي قديمة، وتنطلق من كونها غير شرعية، وقد وقع على الرسالة خافير سولانا، الذي كان مسـؤولا عن السياسـة الخارجية في الاتحاد الأوروبي ١٩٩٩–٢٠٠٩، ووزيرة الخارجية النمسـاوية سـابقا، بنيتا فريرو–فلدنر.كما وقع على الرسـالة وزير الخارجية الإسباني السابق ميغال مارتينوس.[٣٦] وقد كتب ليئور شيلت، الذي عمل مستشارا في مكتب رئاسة الحكومة الإسـرائيلية في الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٧، أن قرار الاتحاد الأوروبي الذي لا تشمل بموجبه الاتفاقيات مع إسـرائيل الأراضي الفلسـطينية المحتلة، يشير إلى العزلة الدولية لإسرائيل الآخذة بالازدياد، وتدل على الضعف السياسي لديوان نتنياهو.[٣٧]

اعتبر كل من دان أورون، وروتم سوريك، وهما عالمان إسرائيليان من معهد وايزمان للعلوم، أن أي قرار حكومي سياسي بعدم الانضمام إلى المشروع البحثي الأوروبي سيؤدي إلى توجيه ضربة للبحث العلمي الإسرائيلي.

ارتفع معدل الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٣ بنسبة ٧٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢. ووصل حجم الصادرات للاتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٣ إلى حوالي ١٥,٢ مليار دولار، ما يشكل ٣٢٪ من مجل الصادرات الإسرائيلية.

وقــد أوضحت وزارة الخارجية في تقرير لها لتقييم العلاقات مع أوروبا، وعدم النجاح في منع المقاطعة على منتجات المســتوطنات، أن تدهــور العلاقات مع الاتحاد الأوروبي هو بســبب القيادة السياسية الإسرائيلية، ما دفع نائب وزير الخارجية «زئيف الكين» إلى سحب التقرير، ما أثار نقدا شديدا عليه في الوزارة والحلبة السياسية.[٣٨]

كما قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إدخال الذراع العســكري لحزب الله إلى قائمة الإرهاب، وجاء هذا القرار في أعقاب جهود دبلوماســية وإعلامية واســتخباراتية قامت بها إســرائيل بمشــاركة بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، هولنــدا وكندا، في منذ العملية التفجيرية في بورغاس في بلغاريا بشــهر تموز ٢٠١٢. وقامت إســرائيل بتسليم معلومات اســتخباراتية إلى الاتحاد الأوروبــي بهدف دفع الأخير إلى إدراج حــزب الله على قائمة الإرهــاب، إلا أن معارضة دول في الاتحاد الأوروبي لهذا القرار الجارف أدى إلى التوصل إلى حل وســط داخل الاتحاد تم بموجبه الفصل بين الذراع السياســي والذراع العسكري للحــزب وإدخــال الأخيرة إلــى قائمة الإرهاب، ما أزعج إســرائيل التــي لا ترى فرقا بين الذراعين، وقد انتقد نتنياهو هذا التمييز بقوله «بالنسبة لإسرائيل فإن حزب الله هو منظمة إرهابية بدون فرق بين أذرعتها.. أتمنى أن يؤدي القرار إلى خطوات عملية ضد التنظيم».[٣٩]

أما على المستوى الاقتصادي فقد ارتفع معدل الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي فــي العام ٢٠١٣ بنســبة ٧٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢. ووصــل حجم الصادرات للاتحاد الأوروبــي فــي العام ٢٠١٣ إلى حوالــي ١٥,٢ مليار دولار، ما يشــكل ٣٢٪ من مجل الصادرات الإسرائيلية.[٤٠]

تميـزت العلاقـات الإسـرائيلية الأميركيـة هـذا العـام بالتوتـر والخـلاف فـي جميـع الملفـات المشـتركة بيـن البلديـن تقريبـا، وعلـى الرغـم مـن أن الطرفيـن يؤكـدان علـى عمـق العلاقـات الإسـتراتيجية بينهمـا، إلا أن كـم التصريحـات الإسـرائيلية الناقـدة للولايـات المتحـدة كان كبيـرا، وحدّتها كانت عالية هذا العام.

العلاقة مع الولايات المتحدة

تميزت العلاقات الإســرائيلية الأميركية هذا العــام بالتوتر والخلاف في جميع الملفات المشــتركة بين البلدين تقريبــا، وعلى الرغم من أن الطرفين يؤكــدان على عمق العلاقات الإســتراتيجية بينهما، إلا أن كم التصريحات الإســرائيلية الناقدة للولايات المتحدة كان كبيــرا، وحدّتها كانت عالية هذا العام. ووصلت ذروتها فــي تصريح وزير الدفاع يعلون فــي وصفه لجون كيري بأنه «مهــووس»، وتجرأ بعض السياســيين على وصف الرئيس أوباما بالتردد وغياب الحزم في أعقاب قراره بعدم توجيه ضربة عسكرية لسورية. ظهرت الخلافات في «وجهات النظر» (وهو المصطلح المستعمل إسرائيليا للإشارة إلى أن الخلاف هو بين أصدقاء)، بين الطرفين في غالبية الملفات: الملف الإيراني، الأزمة السورية، الموقف من التحولات على الســاحة المصرية والتسوية السياسية مع الفلسطينيين. وأشار يعلون إلى الخلاف مع الإدارة الأميركية حول أهمية الموضوع الفلسطيني، حيث لا ترى إسرائيل

أي علاقة بين الموضوع الفلسطيني وبين الموضوع الإيراني، على عكس الإدارة الأميركية التي ترغب في الربط بين الملفين.

يختلف الجانبان، أيضا، في مبدأ الخطوط الحمراء. تنطلق الرؤية الإسرائيلية دائما من وضع خطوط حمراء تضبط ردود فعلها، وظهرت هذه المسألة في الموضوع الإيراني، فيما يتعلق بدرجة تخصيب اليورانيوم، والمسألة السورية فيما يتعلق بنقل سلاح نوعي إلى جهات معادية لإسرائيل، والملف الفلسطيني (قطاع غزة) في استهداف مدن إسرائيلية مركزية بصواريخ المقاومة. أما الرؤية الأميركية فهي تمتنع عن وضع خطوط حمراء، وظهر ذلك في الملف النووي الإيراني حيث امتنعت عن وضع خطوط حمراء تلزمها بأنماط محددة من العمل ورد الفعل، وربما يعود ذلك أيضا إلى أن الولايات المتحدة كقوة دولية لا تحتاج إلى وضع خطوط حمراء فهي تملك من القدرات والإمكانيات التي تستطيع أن تتعامل بموجبها مع أي وضع دون الحاجة إلى الخطوط الحمراء.[٤١] وضعت أميركا لأول مرة خطا أحمر في القضية السورية في آب ٢٠١٢، عندما أعلن أوباما أن استعمال السلاح الكيماوي سيعتبر خطا أحمر بالنسبة للولايات المتحدة، وفي آذار ٢٠١٣ أعلن أوباما أن استعمال السلاح الكيماوي يعتبر تغييرا في قواعد اللعبة بالنسبة له، وكان هنالك ترقب إسرائيلي للموقف الأميركي بعد اجتياز النظام السوري للخط الأحمر الذي وضعه أوباما باستعماله السلاح الكيماوي، وكشف ذلك في وسائل الإعلام وتقرير طاقم الفحص الاممي الذي أكد استعمال السلاح الكيماوي، وكان الإعلام الإسرائيلي يتداول كل الوقت تردد الرئيس الأميركي في هذه المسألة حتى سمح تردده لدخول روسيا بقوة إلى هذا المحور وتوقيع اتفاق تفكيك السلاح الكيماوي السوري، كانت خيبة أمل إسرائيل من السلوك الأميركي كبيرة، ليس للنتيجة بل للسلوك، فالنتيجة في النهاية تنسجم من الموقف الإسرائيلي من تفكيك السلاح الكيماوي السوري، إلا أن ما أقلق إسرائيل من التوجه الأميركي هو تردد أوباما في تنفيذ التزامه بمثابرة وحدة بعد اجتياز النظام السوري للخطوط الحمراء، أي توجيه ضربة عسكرية للنظام حتى لو كانت عقابية.[٤٢]

ألقى نتنياهو في الأول من تشرين الأول، خطابا في الهيئة العامة للأمم المتحدة بعد يوم من لقائه مع أوباما، تمحور حول الموضوع الإيراني.

وألقى نتنياهو في الأول من تشرين الأول، خطابا في الهيئة العامة للأمم المتحدة بعد يوم من لقائه مع أوباما، تمحور حول الموضوع الإيراني، وخصص جزءا صغيرا جدا منه للمفاوضات مع الفلسطينيين، وبذل نتنياهو جهدا كبيرا محاولا إقناع العالم بأن خطاب الرئيس روحاني يهدف إلى خداع العالم، كان نتنياهو آخر المتحدثين في دورة الأمم المتحدة، وكانت غالبية الوفود قد تركت القاعة مغادرة الدورة السنوية.[٤٣] وقد هاجم نتنياهو خطاب روحاني، والذي أعاد إسرائيل إلى نقطة الصفر في دعايتها ضد إيران، حيث قال نتنياهو «وقف روحاني هنا في الأسبوع الماضي ومدح الديمقراطية الإيرانية، إلا أن نظامه يقتل مواطنيه ويعتقل آلاف الناس منهم... تحدث روحاني عن المأساة السورية

أكد أوباما لنتنياهو أن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران أن تملك سلاحا نوويا، وان التقارب الأميركي الإيراني أو المحادثات التي اقترحها روحاني لحل المسألة لا تعني بالنسبة لها إلغاء الخيار العسكري.

ولكن نظامه يدعم نظام الأسد ويسلّحه، يدعم هذا النظام نظام الأسد الذي استعمل السلاح الكيماوي ضد شعبه، كنت أتمنى أن أصدقه، ولكن لا، لأن الحقائق عنيدة». وقد عاد نتنياهو على التلويح بالخيار العسكري، مشددا أن إسرائيل لن تسمح بأن تملك إيران سلاحا نوويا حتى أو اضطرت لأن تمنع ذلك بصورة منفردة. وكان أوباما قد أعلن مباشرة بعد خطاب نتنياهو أنه يعارض فرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، وذلك على خلاف طلب نتنياهو بتشديد العقوبات وزيادتها.[٤٤]

وجه أوباما في خطاب ألقاه في الخامس والعشرين من تشرين الثاني، رسالة ضمنية واضحة لنتنياهو حول تهديداته لإيران بشن هجوم عسكري، قائلا «لا يمكننا أن نغلق الباب أمام الدبلوماسية».

وكان نتنياهو قد عقد لقاء مع أوباما قبل يوم واحد من خطابه في الأمم المتحدة، وذلك لفهم التوجهات الأميركية الجديدة بعد خطاب روحاني، والمكالمة الهاتفية التي جرت بينه وبن أوباما. وقد أكد أوباما لنتنياهو أن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران أن تملك سلاحا نوويا، وان التقارب الأميركي الإيراني أو المحادثات التي اقترحها روحاني لحل المسألة لا تعني بالنسبة لها إلغاء الخيار العسكري.[٤٥] جاء نتنياهو ليؤكد على رسالته سواء في خطابه أو أمام الرئيس أوباما بأن على الغرب أن لا يخفف من عقوباته المفروضة على إيران.

إلا أن أوباما كان قد وجه عدة رسائل واضحة لنتنياهو حول خياراته بالنسبة للملف الإيراني، وشدد أوباما أن الخيار الدبلوماسي لم يستنفد بعد، وهو ما يتعارض مع الخيار الإسرائيلي الذي يفضل بشكل واضح الخيار العسكري، رغم أنه يعلن عن رضاه بين الوقت والآخر من العقوبات والحصار على إيران. وقد صرح أوباما حتى قبل الاتفاق مع إيران أنه لا يزال يفضل الطرق الدبلوماسية لحل مسألة الملف النووي الإيراني، ففي تشرين الثاني ٢٠١٣ أشار إلى أن الولايات المتحدة تفضل أن تصل إيران إلى قرار بذاتها بأنها لا تحتاج إلى السلاح النووي، وحول الخيار العسكري قال أوباما «ليس المهم إلى أي مدى جيشنا هو جيد.... خيارات عسكرية هي دائما صعبة التنفيذ وتحمل في طياتها مخاطر لحدوث نتائج لم نتوقع حدوثها».[٤٦] وأضاف أوباما أنه غير متأكد أن الخيار العسكري سوف يمنع إيران من السلاح النووي، لا بل قد يدفعها إليه دفعا. يحمل هذا التصريح رسالة إلى إسرائيل، أن الولايات المتحدة بقدرتها العسكرية التي تفوق بلا شك قدرة إسرائيل غير متأكدة أنها قادرة عسكريا على منع إيران من امتلاك سلاح نووي، فالأجدر بإسرائيل أن تعرف أنها غير قادرة على فعل ذلك عسكريا وحدها.[٤٧]

تفاقم التوتر بين إسرائيل والولايات المتحدة في المسألة الفلسطينية الأمر الذي دفع وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى تحذير إسرائيل بشكل غير مباشر من المخاطر المترتبة على عدم التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين.

وفي خطاب ألقاه أوباما في الخامس والعشرين من تشرين الثاني، وجه رسالة ضمنية واضحة لنتنياهو حول تهديداته لإيران بشن هجوم عسكري، قائلا «لا يمكننا أن نغلق الباب أمام الدبلوماسية، ولا يمكن أن نلغي حلولا بطرق سلمية لمشاكل العالم، لا يمكن أن نكون داخل دوائر غير منتهية من المعارك، الكلام الحاد والتهديدات الفارغة، قد تعتبر طرقا سهلة من ناحية سياسية، ولكنها ليست الطريقة المثلى للحفاظ على أمننا».[٤٨]

وقد تفاقم التوتر بين إسرائيل والولايات المتحدة في المسألة الفلسطينية الأمر الذي دفع وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى تحذير إسرائيل بشكل غير مباشر من المخاطر المترتبة على عدم التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، ففي تصريح له في مؤتمر ميونخ للأمن في شباط ٢٠١٤، قال: «هنالك حملة متصاعدة لنزع الشرعية... والناس حساسة جدا لذلك... يتحدثون عن مقاطعة وأشياء من هذا القبيل... هل سيكون أفضل لنا إذا حدث ذلك».[٤٩] وقد أثار هذا التصريح موجة غضب من الحكومة الإسرائيلية وتصريحات مباشرة من وزراء إسرائيليين ضد كيري. وكان يعلون قد أدلى بتصريحات قاسية ضد كيري بسبب مثابرة الأخير في السعي نحو التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد وصف يعلون كيري بأنه «مهووس ومسياني، ونرجو أن يحصل على جائزة نوبل ويتركنا وشأننا»، حيث يعتقد يعلون أن التوجه الأميركي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حالا هو خطأ، وأن عدم الاستقرار في المنطقة ليس نابعا من هذا الصراع.[٥٠] تشير هذه الردود إلى تباين في وجهات النظر الإسرائيلية والأميركية بالنسبة لقضايا عديدة والأهم أن هذا التباين بات يظهر على السطح بشكل مباشر وصريح مع غياب الخطاب الدبلوماسي الذي يدير هذا التباين، ما يدل على عمقه.

سجل العام ٢٠١٣ تراجعا في معدل الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأميركية بنسبة ٤٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري، فقد سجل العام ٢٠١٣ تراجعا في معدل الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأميركية بنسبة ٤٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢، وذلك في أعقاب تراجع صادرات الأدوية الإسرائيلية إلى أميركا. ووصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى حوالي ١٠,٣ مليار دولار، وهو ما يشكل ٢٢٪ من حجم الصادرات الإسرائيلية الإجمالي.[٥١]

العلاقة مع روسيا

تشابك في المصالح

ظهرت روسيا كقوة دولية عائدة إلى الشرق الأوسط، ولكنها قوة دولية متعددة السياسات، ولا يعني هذا التعدد بالنسبة لها التناقض في سياساتها وتصوراتها الإستراتيجية في المنطقة، فهي من جهة لديها تحالف عميق مع إيران وسورية، وتدعم النظام السوري، وفي نفس تظهر كطرف وسيط في مؤتمر جنيف.[٥٢] وعلى الجانب الإسرائيلي، ترى روسيا رغم دعمها لإيران، في العلاقة مع إسرائيل هدفا مهما من أهدافها في الشرق الأوسط، كما أن إسرائيل تفهم أهمية الدور الروسي العائد بقوة إلى المنطقة، وهو ما أشار إليه وزير الدفاع الإسرائيلي يعلون. كما أن إسرائيل تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على العلاقة مع روسيا، وذلك بسبب أن الأخيرة هي المزود الأساسي للسلاح لإيران وسورية، وعلاقتها مع روسيا مهمة في هذا المجال، فقد نجحت إسرائيل مرارا بمنع تزويد سورية بصواريخ متقدمة مضادة للطائرات بسبب هذه العلاقة، وفي الوقت نفسه، تفهم إسرائيل المصالح الروسية في المنطقة

ظهرت روسيا كقوة دولية عائدة إلى الشرق الأوسط، ولكنها قوة دولية متعددة السياسات، ولا يعني هذا التعدد بالنسبة لها التناقض في سياساتها وتصوراتها الإستراتيجية في المنطقة.

ومحدودية قدرتها على التأثير العميق على السياسات الروسية. ولأهمية روسيا لإسرائيل وخاصة في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها المنطقة على المحور الإيراني والسوري، قام نتنياهو بزيارة روسيا مرتين، الأولى في أيار ٢٠١٣، والثانية في تشرين الثاني من العام نفسه، وكان موضوع المباحثات الأساسي بين نتنياهو وبوتين هو الملف النووي الإيراني.

ظهر الموقف الروسي المتنوع في هذه اللقاءات التي جمعت الزعيمين، فمن جهة أكد بوتين أنه يؤيد الموقف الإيراني حول ضرورة تسوية الملف النووي من خلال اتفاق نهائي، ولكنه أكد دعمه للمصالح الأمنية الإسرائيلية.[٥٣] كما وعد بوتين نتنياهو بمنع عقد اجتماع اللجنة التابعة للأمم المتحدة التي تعمل على إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي، والتي كانت ستركز على الملف النووي الإسرائيلي. وجاء هذا الوعد على الرغم من أن بوتين هو الذي بادر إلى اجتماع هذه اللجنة، وعلى ما يبدو كانت روسيا ترغب في الضغط على إسرائيل في هذا الشأن، لتقليل حدة المعارضة الإسرائيلية لاتفاق جنيف مع إيران.[٥٤]

ولكن، بعد أن توصل إلى اتفاق بشأن السلاح الكيماوي السوري، تحدث بوتين عن السلاح النووي الإسرائيلي، ففي كلمة له في أحد المنتديات في موسكو قال: «تم بناء السلاح الكيماوي السوري كرد فعل على السلاح النووي الإسرائيلي»، وأكد «أن التفوق التكنولوجي الإسرائيلي لا يلزمها الاحتفاظ بسلاح نووي، فالنووي يجعلها هدفا»، وذكر أنه في إسرائيل هنالك جهات تعارض السلاح النووي، وذكر في كلامه مردخاي فعنونو. وقال بوتين خلال اللقاء إن على إسرائيل أن تتنازل في النهاية عن السلاح النووي كما فعلت سورية مع السلاح الكيماوي. وقال إن إسرائيل على عكس روسيا ليست عضوا في الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والتي يحق لها امتلاك سلاح كيماوي.[٥٥]

قال بوتين عن السلاح النووي الإسرائيلي: «تم بناء السلاح الكيماوي السوري كرد فعل على السلاح النووي الإسرائيلي»، وأكد «أن التفوق التكنولوجي الإسرائيلي لا يلزمها الاحتفاظ بسلاح نووي، فالنووي يجعلها هدفا».

جدول رقم (١)

الصادرات الإسرائيلية حسب المنطقة بمليارات الدولارات

	٢٠١٢	٢٠١٣
الاتحاد الأوروبي	١٤,٢	١٥,٢
الولايات المتحدة	١٠,٧	١٠,٣
آسيا	٩,٥	١٠
باقي الدول الأوروبية	٣,٤	٤,٥
أميركا اللاتينية	٢,٦٥	٢,٧٥
أفريقيا	١,٤٢	١,٣٦
باقي دول العالم	٣,٨	٣,٥

المصدر: المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، تطورات وتوجهات في الصادرات الإسرائيلية، ص: ٨.

العلاقة مع الصين

تعزيز التعاون الاقتصادي

تواصل إسـرائيل تعزيز علاقاتها مع الصين على المستويات: الاقتصادي التكنولوجي والأكاديمي، في الوقت الذي تدرك فيه فلسفة السياسة الصينية الدولية والإقليمية الداعمة للاستقرار في الشرق الأوسط، وهو ما يفسر الموقف الصيني من الثورة الليبية والأحداث الحالية في سـورية، ومن الملف النووي الإيراني.[٥٦] إلا أن إسـرائيل لا تبني علاقتها مع الصين بناء علـى المواقف الصينية من هذه القضايا الإقليمية، بل على العكس لا تمنعها مواقـف الصين التي قد تعارض مواقفها، وخاصة في الملفين الإيراني والفلسـطيني من تعزيز علاقتها معها على جميع المستويات. وقد قام بنيامين نتنياهو في أيار ٢٠١٣ بزيارة للصين هي الأولى لرئيس حكومة إسـرائيلي منذ ست سنوات، وقد جاءت الزيارة متزامنة مع التغييرات التي حصلت في القيادة السياسـية الصينية، ومرور عقدين على العلاقات الدبلوماسـية بين البلدين. واعتبر نتنياهو أن الصين هي المكنون الاقتصادي المسـتقبلي للاقتصاد الإسـرائيلي. تم التحضير للزيارة حوالى ثلاث سـنوات، ففي تشـرين الثاني ٢٠١٠، كان مـن المقرر أن يسـافر نتنياهو إلى الصين بدعوة رسـمية من الأخيرة، إلا أن مكتبه ألغى الزيارة في اللحظة الأخيرة، وبدل أن يسـافر نتنياهو إلى الصين سـافر للمشاركة في اجتماع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، وقد شعر الصينيون بالإهانة وبعثوا برسـالة ضمنية إلى السفارة الإسـرائيلية مفادها أن نتنياهو سيضطر للانتظار طويلا لزيارة الصين.[٥٧] وقد جاءت الزيارة بعد ثلاث سنوات في أيار ٢٠١٣ لتتوج عقدين من العلاقات المتنامية بين الطرفين.

قـام بنيامين نتنياهـو فـي أيـار ٢٠١٣ بزيـارة للصيـن هـي الأولـى لرئيـس حكومـة إسـرائيلي منـذ ست سنوات.

وتم فـي أعقاب الزيارة، تشـكيل لجنة وزارية تعمل على تطويـر العلاقات الاقتصادية مع الصـين، وحضر نتنياهو شـخصيا اجتمـاع اللجنة لأهميتها، وصـرح خلالها أن العلاقات الاقتصادية مع الصين هي الأفق المركزي لنمو الاقتصاد الإسرائيلي.[٥٨] واعتبر رئيس اللجنة، يوجين قندل، وهو أيضا يشـغل منصب رئيس المجلس الوطني الإسرائيلي للاقتصاد، أن الزيارة سـاهمت في تعميق التعـاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية المختلفـة، فقد أقيمت فرق عمل من الطرفين للتعاون فـي مجالات الزراعة، المياه، الطاقة التكنولوجيا الدقيقة وغيرها. كما أشـار سفير إسرائيل في الصين «متان فلنائي» إلى أن إسرائيل تنوي فتح قنصلية جديدة لها في مدينة «شانغادو».[٥٩]

حظي معهد العلـوم التطبيقية- التخنيـون فـي حيفـا بتبـرع كبيـر يهـدف فـي النهايـة إلـى إقامـة حـرم جامعـي إسـرائيلي فـي الصين.

وحظـي معهد العلوم التطبيقية– التخنيون في حيفا بتبرع كبير يهدف في النهاية إلى إقامة حرم جامعي إسرائيلي في الصين. حيث قام رجل الأعمال الصيني، لي كا–شينغ، بالتبـرع بمبلغ ١٣٠ مليون دولار للمعهد، وهو التبرع الأكبر الذي حصل عليه المعهد من

متبرع خاص منذ تأسيســه، وســيحصل على المبلغ على مدار عشر سنوات، في المقابل سوف يفتح المعهد فرعاً له في الصين لاستقبال الطلاب الصينيين، الذين يتعلمون الآن في حرم المعهد في حيفا، وســيتم تأهيله ليشكل نواة الطاقم الأكاديمي للمعهد في الصين.[٦٠] حصل التخنيون على التبرع السخي بعد أن فتش الصينيون عن معهد أكاديمي كانت له مساهمة في إحداث ثورة اقتصادية، وقد اختاروا التخنيون من بين ٧٤ مؤسسة أكاديمية في العالم رُشــحت للحصول على المنحة. كما حصلت شركة صينية على مناقصة تشييد ســكة الحديد الجديدة إلى ايلات، كما ســتقوم الشركة بتشغيل الســكة وصيانتها. وقد ســجلت إســرائيل ارتفاعا في حجم صادراتها لمنطقة آسيا (بنســبة ٥٪) بفضل تطوير العلاقات التجارية مع الصين خلال العام ٢٠١٣ .[٦١]

لا تـزال إسـرائيل ثابتـة علـى سياساتها الدبلوماسـية العامة التـي صاغتهـا فـي السـنوات الأخيـرة، والتـي تتمثل فـي تركيز الجهود السياسـية علـى الملف النووي الإيراني.

إجمال

يتضح من قراءة مشــهد العلاقات الخارجية الإســرائيلية، أن إســرائيل لا تزال ثابتة على سياســاتها الدبلوماســية العامة التي صاغتها في الســنوات الأخيرة، والتي تتمثل في تركيز الجهود السياســية على الملف النووي الإيراني، والذي مرّ خلال العام بمنعطف اســتراتيجي بالنسبة للرؤية الإسرائيلية، ويشكل هذا المنعطف، ربما، المحطة الأخيرة في القرار الإســرائيلي حول هذا الملف. فقد جاء توقيــع اتفاق الدول الخمس زائد واحد مع إيران حول مشــروعها النووي، متباينا مع الموقف الإســرائيلي حــول طريقة التعامل مع هذا المشروع، فمن جهة حرّر الاتفاق إيران من الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، ومن جهة ثانية قلص شــرعية ضربة عسكرية إســرائيلية للمشروع الإيراني، وهذا ما نقصده بالمنعطف الاســتراتيجي بالنسبة لإسرائيل. نتوقع أن تستمر إسرائيل في انتقاد الاتفاق والضغط على الدول المشاركة في المحادثات من أجل تحصيل أو الاقتراب قدر المستطاع من المطالب الإســرائيلية، وقد يكون النقد الإســرائيلي أعلى ســقفا مع تحفظ إسرائيل الحقيقي على الاتفاق، وذلك لتحقق المحادثات أكبر قدر من المصالح الإسرائيلية.

استمرت إسرائيل في سياساتها العامـة فـي تعزيـز علاقتهـا مـع الـدول الصاعـدة، وخاصـة الصين، التـي باتـت تعتبرهـا عمقهـا الاقتصادي المستقبلي.

كما اســتمرت إسرائيل في سياســاتها العامة في تعزيز علاقتها مع الدول الصاعدة، وخاصة الصين، التي باتت تعتبرها عمقها الاقتصادي المســتقبلي، خاصة وأن الســوق الصينيــة غير متأثرة بالتوجهات المتباينة للدولتين حــول القضايا الإقليمية والدولية، على عكس الســوق الأوروبيــة التي تتأثر بهذا التباين، وظهر ذلك فــي هذا العام من تصاعد خطــاب وفعل المقاطعة لإســرائيل داخل الخــط الأخضر، وللمســتوطنات داخل الضفة الغربية. وعلى الرغم من تباين المواقف الصينية الإسرائيلية حول الملفات الإقليمية المختلفة

(إيران، سورية وفلسطين)، إلا أن العلاقات بين البلدين آخذة بالصعود. ونتوقع أن تستمر إسـرائيل في هذه السياسة في السنوات القادمة وتعمّقها أفقيا من خلال تعزيز العلاقات مع دول صاعدة أخرى كالهند والبرازيل، وعموديا مع خلال تعميق هذه العلاقات وتنويعها. وسـوف يزداد هذا التوجه مستقبلا مع انسـحاب الولايات المتحدة الأميركية من الساحة الدولية والإقليمية.

وسـتواصل إسرائيل على المسـتوى الإقليمي، التعامل مع التحولات في العالم العربي بمنطق المنظور الأمني، على الأقل على المدى القصير جدا، حتى تستتب الأمور في الدول العربيـة، فما تحاول إسـرائيل فعله هو الحفاظ على مناعتهـا الأمنية بمفهومها الضيق أمـام هذه التحولات، ولا يمنعها ذلك في بعض الأحيان من وضع تصورات إسـتراتيجية بعيدة المدى في التعامل معها، إلا أن تقاطع الأمني الضيق والاسـتراتيجي البعيد وضع إسـرائيل في حيرة من الأزمة السـورية، وإن صح التعبير في حالة سـجال داخلي غير محسـوم، بـين أفضلية بقاء النظام وتعزيز المحور وبين سـقوط النظـام والفوضى التي سـتعقبه حسب التصور الإسرائيلي لسيناريو ما بعد الأسد. ترى إسرائيل في التحولات الحاصلة تهديدا وفرصة في الوقت نفسـه، فهي فرصة إعادة تشكيل تحالفاتها الإقليمية، ونعتقد أن إسرائيل ستعمل على تعزيز هذا التوجه نظرا للمصالح المشتركة التي تجمعها أو قد تجمعها مسـتقبلا حول سبل استقرار المنطقة، وما عودة العلاقة السياسية التركية الإسرائيلية إلى سابق عهدها غير نتاج للتحولات الإقليمية، وكذلك الأمر مع الأردن.

واجهـت إسـرائيل هذا العام موضـوع المقاطعة، ونتوقع أن يأخذ هذا الشـأن حيزا في السياسـات الخارجية الإسـرائيلية في المرحلة المقبلة، وقد تضعه إسرائيل في منزلة سياسـات «نزع الشـرعية» عنها، ويتطلب هذا التحدي منها تخصيص موارد دبلوماسية كبيرة لمواجهته، ولكننا لا نزال نتحفظ من مقولة عزلة إسرائيل هذا العام أيضا، فالمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل لم تعزلها بعد، وكما ظهر من تصريحات المستشارة الألمانية انغيلا ميركل في زيارتها لإسرائيل في شباط ٢٠١٤، أنها غير مؤيدة لسياسة مقاطعة إسرائيل. من السابق لأوانه القول إن إسرائيل تعيش في عزلة دولية، فما زالت إسرائيل دولة إقليمية مهمة، وتتنوع من علاقاتها الخارجية، ومؤثرة على قرارات الدول الكبرى فيما يتعلق بالإقليم المحيط بها. فمثلا، لا تزال إسـرائيل مؤثرة على بعض السياسـات الروسية في المنطقة، وظهـر ذلك في ثني الأخيـرة عن تزويد الدول الإقليمية المجـاورة بصواريخ متقدمة ضد الطائرات، وذلك على رغم وجود تباين في سياسات الدولتين تجاه الإقليم العربي.

ستواصل إسرائيل على المستوى الإقليمي، التعامل مع التحولات في العالم العربي بمنطق المنظور الأمني.

واجهت إسرائيل هذا العام موضوع المقاطعة، ونتوقع أن يأخذ هذا الشأن حيزا في السياسات الخارجية الإسرائيلية في المرحلة المقبلة، وقد تضعه إسرائيل في منزلة سياسات «نزع الشرعية» عنها.

الهوامش

١. نمرود غورن وجينيا يودوكوفيتش، إسرائيل والربيع العربي، رمات غان: المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية، ٢٠١٣.

٢. الخطاب الكامل لوزير الدفاع الإسرائيلي على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=LQT0S5QTDD0 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/١٤).

٣. لمشاهدة محاضرة نتنياهو كاملة أنظر إلى الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=tP1KC86T5LQ (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٢).

٤ يوئيل غوجانسكي وورون طيرا، «هجوم إسرائيل بإيران: مركب الشرعية الدولية»، عدكان استراتيجي، العدد ٣، المجلد ١٦، ٢٠١٣، ص: ٢١-٢٩.

٥ Efraim Inbar, A Strike on Iran: Complex, But Possible, Perspectives Paper, No. 223, Ramat Gan: Begin-Sadat for Strategic Center, 2013. (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٢)

٦ آساف شارون وآخرون، مكانة إسرائيل في العالم ومسألة العزلة، القدس: مركز مولاد لتجديد الديمقراطية، ٢٠١٣، ص: ٢-٣.

٧ حامي شيلو، «حركة المقاطعة الدولية على إسرائيل تقترب لنقطة تحول»، هآرتس، ٢٠١٣/١٢/١٣، متوفر أيضا على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/world/america/.premium-1.2189602 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/١/١٥).

٨ اورا كورن، «اسرائيل والهند ستقيمان صندوقا تكنولوجيا مشتركا بقيمة ٤٠ مليون دولار»، ذا ماركر، ٢٠١٤/١/٢١، أنظر الرابط: http://www.themarker.com/news/macro/1.2223300 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٧).

٩ Dany Shoham, Syria's Chemical Weapons: Is Disarmament Possible?, Ramat Gan: Begin-Sadat center for strategic studies, 2013.

١٠ وحدة المشهد الإسرائيلي- «إسرائيل منقسمة بين الرغبة بسقوط الأسد وتوقع انهيار المحور الإيراني وبين التخوف من سيطرة الجهاد العالمي في سورية»، تقرير خاص، (٢٠١٣/٩/٥).

١١ يوئيل غوجنسكي، «استعمال الخطوط الحمراء في السياق الإيراني والسوري»، عدكان استراتيجي، العدد ٢، المجلد ١٦، ٢٠١٣، ص: ٢١-٣٠.

١٢ بنحاس عنباري، نهاية الحياد: إسرائيل باتت جزءا من المشكلة السورية، القدس: المعهد المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠١٤، متوفر أيضا على الرابط التالي: http://www.jcpa.org.il/JCPAHeb/Templates/showpage.asp?FID=9 59&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=28079 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/١)

١٣ وحدة المشهد الإسرائيلي، تقرير خاص، ٢٠١٣/٩/٥.

١٤ المصدر السابق.

١٥ شلومو بروم، برندتا بريتي ومارك هيلر، «سورية- حرب أهلية بدون حسم»، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤، ص: ٤٣.

١٦ المرجع السابق، ص: ٤٤-٤٥.

١٧ عوديد عيران، «الأردن: استقرار نسبي في وجه العاصفة»، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤، ص: ٦٥-٧٠.

١٨ يوهنتان ليس، «إسرائيل تعبر عن قلقها من تعليق المساعدات الأميركية لمصر»، هآرتس، ٢٠١٣/١٠/١٠: http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/1.2137160 (آخر مشاهدة ٢٠١٣/١٠/٢٠)

١٩ حول العلاقات الإسرائيلية المصرية في فترة حكم الإخوان المسلمين، أنظر: Liad Porat, The Muslim Brotherhood and Egypt-Israel Peace, Ramat Gan: The begin-Sadat Centre for Strategic studies, 2014.

٢٠ عاموس يدلين، «زمن الحسم: نحو اتفاقيات وخطط بديلة»، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤، ص:١٧٢.

٢١ براك ربيد، «بوساطة أوباما، نتنياهو هاتف أردوغان واعتذر عن مقتل المواطنين الأتراك»، هآرتس، ٢٠١٣/٣/٢٢.

٢٢ براك ربيد يوهنتان ليس، «ليبرمان عن الاعتذار: غلطة قاسية ستضرب كرامتنا»، هآرتس، ٢٠١٣/٣/٢٢.

٢٣ . براك ربيد، «مندوبو نتنياهو سيصلون لتركيا لإجراء محادثات حول تطبيع العلاقات»، **هآرتس**، /٢٠١٣/٤.

٢٤ غيليا لندشطراوس، «تركيا: عندما يتردد القريب ينظرون للبعيد»، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤، ص: ٧٩-٨١.

٢٥ المصدر السابق، ص: ٨٠.

٢٦ موقع واي-نيت، «مصدر في مكتب رئيس الحكومة: تصريحات أردوغان حول مسؤولية إسرائيل عن الانقلاب في مصر سخيفة»، موقع واي نيت ٢٠١٣/٨/٢١.

٢٧ يوهنتان ليس، «ليبرمان: أردوغان هو مكمل طريق غابلس»، **هآرتس**، ٢٠١٣/٨/٢١.

٢٨ أفرايم عنبار، إسرائيل ليست معزولة، سلسلة أوراق في أمن الشرق الأوسط، رقم ٩٩، رمات غان: مركز بيغين-سادات، ٢٠١٣.

٢٩ براك ربيد، «نتنياهو والوزراء ناقشوا تهديدات مقاطعة إسرائيل»، هآرتس، ٢٠١٤/٢/٩، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2239243 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/١٥).

٣٠ براك ربيد، «الاتحاد: تحديد منتجات المستوطنات حتى نهاية العام»، هآرتس، ٢٠١٣/٧/٢٣، ص: ١.

٣١ براك ربيد، «الاتحاد الأوروبي نشر توجيهاته بخصوص المستوطنات»، هآرتس، ٢٠١٣/٧/٢١، ص: ٦.

٣٢ عاموس هرئيل، «دبلوماسي غربي: بدأت إسرائيل بإحباط أعمال الإغاثة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في غزة»، هآرتس، ٢٠١٣/٧/٢٨.

٣٣ . براك ربيد، «إسرائيل لسفراء أوروبيين: قرارات الاتحاد الأوروبي الجديدة بخصوص المستوطنات: قنبلة تخريبية «، هآرتس، ٢٠١٣/٧/١٩.

٣٤ ندان فلدمان، «حائزو نوبل: تقليص ميزانية البحث في أوروبا– ضربة للبحث والصناعة في إسرائيل»، ذا ماركر، ٢٠١٢//١/١، ص: ١٦.

٣٥ دان أورون وروتم سوريك، «الثمن الباهظ لتقليص ميزانية الأكاديميا»، ذا ماركر، ٢٠١٣/١٠/١٧.

٣٦ براك ربيد، «قيادات أوروبية: عدم تخفيف العقوبات على المستوطنات»، هآرتس، ٢٠٠٣/٩/١٦.

٣٧ ليئور شليت، «ضعف الديوان»، هآرتس، ٢٠١٣/٧/٢١.

٣٨ براك ربيد، «الكين سحب تقريرا فحص العقوبات على المستوطنات وينتقد المستوى السياسي»، هآرتس، ٢٠١٣/٩/١٠.

٣٩ . براك ربيد وجاكي خوري، «فصل الذراع السياسي ستصعب تنفيذ التقييدات»، هآرتس، ٢٠١٣/٧/٢٣.

٤٠ المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، تطورات وتوجهات في الصادرات الإسرائيلية: تلخيص ٢٠١٣ وتوقع ل–٢٠١٤، كانون الثاني ٢٠١٤.

٤١ يوئيل غوجنسكي، استعمال الخطوط الحمراء، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٧.

٤٢ . المصدر السابق، ص: ٢٤.

٤٣ . براك ربيد، «نتنياهو في الأمم المتحدة: روحاني– ذئب بجلد حمل»، هآرتس، ٢٠١٣/١٠/٢.

٤٤ رويترز، «إدارة أوباما تعارض عقوبات جديدة على إيران»، هآرتس، ٢٠١٣/١٠/٤.

٤٥ براك ربيد، «أوباما لنتنياهو: لن نسمح بإيران نووية»، هآرتس، ٢٠١٣/١٠/١.

٤٦ زاكي شلوم، «هل تدير دول الخمس + واحد عملية نزع شرعية عن الخيار العسكري ضد إيران»، مباط عال، العدد ٤٩٣، ٢٠١٣، ص:١–٢.

٤٧ المصدر السابق.

٤٨ Efraim Inbar, «Washington Must Strike Iran, Not Bargain With It», Perspectives Paper,No. 217, Ramat Gan: Begin-Sadat for Strategic Center, 2013.

٤٩ مارك هيلر، «مقاطعة، سحب استثمارات وعقوبات، كيف يمكن التصدي للتهديد؟»، مباط عال، العدد ٥١٦، ٢٠١٤، ص: ١–٢؟، وأنظر أيضا: Efraim Inbar, «The Boycott Mirage», Perspectives Paper, No. 237, Ramat Gan: Begin-Sadat for Strategic Center, 2014.

٥٠ براك ربيد، «يعلون عن كيري: لا يجب أن ننجر وراء التخويفات، الزمن لا يلعب ضدنا»، هآرتس، ٢٠١٤/١/١٤: http:// www.haaretz.co.il/news/politics/1.2217164 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/١/٢٠)

٥١ المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، تطورات وتوجهات في الصادرات الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص: ٧.

٥٢ تسيفي مغين، «روسيا: حول جهودها لتعزيز التأثير»، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢–٢٠١٣، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤، ص: ٨٧–٩٤.

٥٣ المرجع السابق، ص: ٩٢.

٥٤ ايلي برنشطاين، «بوتين وعد نتنياهو: سأمنع اجتماع اللجنة لإخلاء الشرق الأوسط من النووي»، معاريف، ٢٠١٣/١٢/٢٠، ص:١. خلال أيلول استطاعت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية منع إصدار قرار في الوكالة الذرية للطاقة النووية بخصوص المشروع النووي الإسرائيلي، وقد بذلت الدبلوماسية الإسرائيلية جهودا كبيرة شارك فيها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وبمساعدة الدبلوماسية الأميركية بمنع إصدار مثل هذا القرار. وقد صوت ضد القرار ٥١ دولة ومنها دول الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وجنوب كوريا، بينما أيد القرار ٤٣ دولة ومنها، بالإضافة إلى الدول العربية، روسيا، الصين وجنوب إفريقيا، بينما امتنعت ٣٢ دولة وغاب عن الاجتماع ١٧ دولة أخرى. أنظر: براك ربيد، «هجوم دبلوماسي إسرائيلي منع قرارا ضدها في الوكالة الذرية»، هآرتس، ٢٠١٣/٩/٢٢، ص: ٦.

٥٥ آساف رونال، «البطاقة الإسرائيلية لبوتين»،هآرتس، ٢٠١٢/٩/٢٠، ص: ٣.

٥٦ يورام عبرون، «أنماط التدخل الصيني في الشرق الأوسط: أزمات ليبيا وسورية كحالات دراسية»، مجلة عدكان استراتيجي، العدد الثالث، المجلد ١٦، ٢٠١٣، ص: ٧٣–٨٤.

٥٧ براك ربيد، «انتهت المقاطعة الصينية على زيارة نتنياهو للبلاد»، هآرتس، ٢٠١٢/٣/٢٨.

٥٨ يورام عبرون، «زيارة نتنياهو للصين: فرص تتجاوز إيران»، مباط عال، العدد ٤٢٢، ٢٠١٣، ص:١–٢. وأنظر أيضا: موطي بسوك، «نتنياهو: التجارة مع الصين هي أفق مركزي لنمو الاقتصاد الإسرائيلي»، ذا ماركر، ٢٠١٣/١٢/٣٠.

٥٩ المصدر السابق.

٦٠ ليؤور ديتل وعنبال اوربز، «الصينيون يريدون نسخة عن التخنيون»، ذا ماركر، ٢٠١٣/٩/٣٠، ص: ١٢–١٣.

٦١ المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، تطورات وتوجهات في الصادرات الإسرائيلية: تلخيص ٢٠١٣ وتوقع لـ٢٠١٤، كانون الثاني ٢٠١٤، ص: ٨.